جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص : الإقتصاد الدولي

بعنوان:

الإستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

من إعداد الطلبة: بن بادة عبد الفتاح

بلاغيث عبد الحميد

تحت اشراف: الدكتور محمد لحسن علاوي

السنة الجامعية 2013/2012

الإهـــــــــــــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

أما بعد أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربي.

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج

الشكـــــــــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور محمد لحسن علاوي الذي

لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا المذكرة

الملاحق

المراجع

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	II
الشكر	III
الفهرس	VI
المقدمة	أ
الفصل الأول: ماهيـة التكامـل وواقع التكامـل الاقتصـادي العربـي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للعملية التكامل الإقتصادي	3
المطلب الاول: مفهوم التكامل الإقتصادي	3
المطلب الثاني: الإطارالنظري للعملية التكاملية	4
المطلب الثالث: النشأة الحديثة للتكامل الإقتصادي	5
المبحث الثاني: انجازات وإخفاقات التكامل الإقتصادي العربي	6
المطلب الأول: انجازات التكامل الإقتصادي العربي	6
المطلب الثاني: إخفاقات التكامل الاقتصادي العربي	7
المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي	8
المبحث الثالث: تقويم مشروع التكامل الاقتصادي العربي	9
المطلب الاول:مسار التكامل الاقتصادي العربي	9
المطلب الثاني: سبل تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي	11
خلاصـــــــــــة الفصل الاول	13
الفصـــــل الثاني : الإستثمـــارات العـــربية البـــينية	14
تمهـــــيد	15
المبحث الاول: واقع الإستثمارات الاجنبية في الدول العربية	16
المطلب الأول: مفهوم وطبيعة وأشكال الاستثمار الأجنبي	16

المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية	17
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمارات الاجنبية في الدول العربية	19
المبحث الثاني: واقع الاستثمارات العربية البينية	19
المطلب الاول: تطور الاستثمارات العربية البينية	20
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار البيني في الدول العربية	21
المطلب الثالث: اسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية	23
المبحث الثالث: واقع المشروعات العربية المشتركة وادائها	25
المطلب الاول: تعريف واهمية المشروعات العربية المشتركة	25
المطلب الثاني: مراحل مشروعات العربية المشتركة	27
المطلب الثالث: تقويم المشروعات العربية المشتركة	29
خلاصـــــــــــةالفصل الثاني	31
الفصـــل الثالـث: دور الإستثمارات البينية في دعـم مشـروع التكـــامل العربي	32
تمهـــــــــيد	33
المبحث الأول: ترتيبات خاصة بالإستثمار لتحقيق التكامل على مستوى العربي	34
المطلب الأول: المقومات الغير إقتصادية والإقتصادية للإستثمارات البينية	34
المطلب الثاني: المذاخل الي اتبعهتها الأقطار العربية لتحقيق مشروع الكامل العربي	36
المبحث الثاني: افاق التحقيق التكامل عن طريق الاستثمار البيني	38
المطلب الاول: التحسين المتواصل لمناخ الاستثمار في الدول العربية	38
المطلب الثاني: الاستثمارات العربية البينيةوالتكامل	41
المطلب الثالث: التعاون العربي في مجال الاستثمار	44
خلاصـــــــــــــــة الفصل الثالث	48
الخـــــــــــاتمة	50
قائـــــــمة المراجع	53

الفهرس

الفصل الأول: ماهية التكامل وواقع التكامل الاقتصادي العربي

I- الإطار النظري للعملية التكامل الإقتصادي.

II- انجازات وإخفاقات التكامل الإقتصادي العربي.

III- تقويم مشروعالتكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الثاني: الإستثمارات العربية البينية

I- واقع الإستتمارات الاجنبية في الدول العربية.

II- واقع الاستتمارات العربية البينية.

III- واقع المشروعات العربية المشتركة وادائها.

الفصل الثالث: دور الإستثمارات البينية في دعـــم مشـــروع التكـــــامل العربي

I- ترتيبات خاصة بالإستثمار لتحقيق التكامل على مستوى العربي.

II- افاق التحقيق التكامل عن طريق الاستثمار البيني.

خاتمة

المراجع

مقدمـــــــــــــــــــــــة

مند منتصف القرن الماضي و العرب يراودهم حلم تحقيق الوحدة العربية، يدفعهم الى دلك عدة عوامل أهمها: اللغة المشتركة و التواصل الجغرافي والثقافة و الانتماء الديني و التارخي المشترك.

وعلى الرغم من توافر كل هذه المقومات وعلى الرغم أيضا من المحاولات التي جرت بين بعض الدول العربية للوحدة الكاملة أو الجزئية فإن هذه المحاولات كان يغلب الاندفاع العاطفي أو كانت نتائج ردود افعال انية سرعان ما تصطدم بمعوقات يفرضها الواقع وتتبخر معها الامال و الامائن.

وقد بلدان العربية سباقة في تأسيس مجلس الوحدة الإقتصادية العربية في 1957 يهدف توحيد السياسات الإقتصادية وإنشاء تكتل إقليمي يحمي مصالح البلدان العربية ويؤسس لتدقيق الوحدة العربية.
وقد إتحدت البلدان العربية في سبيل ذلك العديد من القرارات التي إتسم تنفيدها بالتباطؤ الشديد أحيانا وعدم التنيد لها في أحيان كثيرة.

ومن الواضح أن إنتقال الدول العربية إلى أقتصاد السوق وتحرير التجارة والإستتمار تحت ضغط المتغيرات الدولية في العقدين الأخرين لم يؤد أيضا إلى نجاحها في تجسيد كيانات أقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق التكتل والإندماج وتكوين مناطق حرة وسوق مشتركة.
لذلك فإن تحيق التكامل الإتصادي العربي عن طريق تسهيل حركة الإستترات العربية البينية كواحدة من أهم أدوات التكامل الإقتصادي.
هو أمر تفرضه متغيرات الوضع الدولي التي تدفع التجمعات الإقليمية إلى التكتل حفاضا على مصالحها في مواجهة تيارات العولمة.

1/إشكالية البحث:

يناقش البحث واقع الإستتمارات العربية البينيية والدور الطي يمكن أن يساهمه الإستتمارات العربية، حيث يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

1/ ماهو واقع التكامل الإقتصادي العربي.

2/ ما المعوقات التي تواحه الإستتمارات العربية البينية وما مدى مساهمتة الدول العربية في تشجيعها لإستتماراتها البينية.

3/ ما مدى المشروعات العربية المشتركة في تنمية إقتصاديات الدول العربية

4/ ما هو دور دور الإستثمارات العربية البينية في دعم مشروع التكامل العربي

2/فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيتين الاتيين

الفرضية الأولى: تلعب الإستثمارات العربية البينية دورا محدودا في تحقيق التكامل العربي

الفرضية التانية: يمكن للإستثمارات العربية البينية ان تمثل إطارا فاعلا في التكامل الإقتصادي العربي، إذا تمت معالجة معوقات الإستثمار البينيي في الدول العربية وأدارة الإستثمارات بإتجاه إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة في مشروعات عملاقة مشتركة تخدم التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدول العربية.

3/أهمية البحث:

يعتبر الإستثمار بمفهومه الإقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الإقتصادي، فهو المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي، وزيادة قدرات الإقتصاد في الإنتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من إنعكاسات واضحة في تحقيق النمو الإقتصادي، ومن هنا تأتي أهمية الإستثمارات العربية البينية حيت تساهم في تحقيق التكامل العربي، كما يقوي العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطها بتلبية حاجات اساسية في الدول العربية.

4/مبررات ودوافع إختبار الموضوع

*شعورنا بأهمية الموضوع خاصة التحولات الإقتصادية التي يعرفها العالم، لا سيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الإقتصادة ومالها من أتار على إقتصاديات الدول العربية.

*محاولة لفت إنتباه المختصين و المهتمين بهذا المجال إلى مختلف النقاط السلبية التي ألت دون تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، وتوضيح أهمية الإستثمارات العربية البينية في دفع عجلة التكامل.

*الميول الشخص ألى المواضيع الخاصة بالإقتصاديات العربية

5/دراسات سابقة

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع لاحظنا انه لم يتم التطرق الى معالجة هذه الإشكالية غير اننا وجدنا دراسات تتعلق بواقع الإستثمارات العربية والتكامل الإقتصادي كل على حدة.

ومن بين هذه الدراسات هي:

*غويتي العربي، وأفاق الإتثمار في الدول العربية، دراسة حالة الجزائر، مدكرة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير.

الذي حاول دراسة المناخ الاستثمار في الدول العربية بالأشارة ألى المجهودات الترويجية في مجال الإستثمار بالإضافة إلى المعوقات.

قدو بوزيدي، التكامل الاقتصادي العربي، كلية الإقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتراه جويلية 1999 الذي حاول الإجابة على الإشكالية التالية، هل بإمكان الدول العربية أن تبقي معزل عن تنظيم العالمي الجديد للتجارة، ولا يمكنها الإستفادة من خدماته، هذا من جهة أخرى ففي حالة عدم إنضمامه، هل تستطيع أن تنافس منتجاتها العربية منتجات الدول المتقدمة.

و لمعالجة بحثنا هذا قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول:

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية التكامل الإقتصادي وواقع التكامل الإقتصادي العربي من خلال مفهومه ونشأته وأهم إنجازاته وإنفاقات التكامل العربي، أما الفصل التاني فقد تطرقنا فيه ألى واقع الإستثمارات العربية البينية وتأثير الإستثمار الأجنبي على إقتصاديات الدول العربيية ودور المشروعات العربية المشتركة وأدائها أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه ما مدى دور الإتثمارات العربية في دعم مشروع التكامل العربي.

تمهيد:

يعد التكامل الإقتصادي بين الدول منهجا سليما لتعزيز الجهود القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وهو أيضا إشتراك جماعي لأشتغال جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة على النمو الذي يعود بالنفع على جميع الأظراف.

من المفيد أن تناول ضمن هذا الفصل أبرز المفاهيم المرتبطة بالتكامل الأقتصادي وأهم المراحل التي مر مرورا بالنشأة الحذيثة للتكامل لتنتقل بعد ذلك أهم إنجازات والإخفاقات التي تواجه التكامل الإقتصادي العربي ومقوماته ومعوقاته إضافة إلى تقويم مشروع التكامل الإقتصاديي العربي.

المبحث الأول: الإطار النظري للعملية التكامل الإقتصادي

المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي

من خلال هذا المطلب سوف نحاول تحديد مفهوم التكامل لغة ثم مفهوم التكامل الإقتصادي بالتطرق الى التعاريف التي جاء بها مختلف الإقتصاديين.

1/–مفهوم التكامل لغة: هو تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤديي وظيفة معينة.

ومن ناحية أخى يمكن النظر الى التكامل على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل إتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعطيم المصلحة الإقتصادية المشتركة فيما بينها على أصل أن تتحول إقتصاديات تلك الدجول إلى إقتصاديات متكاملة وليست متنافسة.[1]

2/–التعريف الإقتصادي:[2]

–يمكن تعريف التكامل الإقتصادي بأنه عملية وحالة إذ:

*يوصفه عملية: فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى الدول المتخلفة.

*ويوصفو حالة فإنه يمثل في إنتقاء مختلف صور الفرقة بين الإقتصاديات القومية.

–في تفسير هذا التعريف يجدر ان نفرق بين التكامل والتعاون إدا انه بالنسبة إلى التعاون الإقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك أن الإتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الإقتصادي دوليا.

أما بالنسبة إلى التكامل الاقتصادي، فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على مستوى الدولي هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الإقتصادي.

–يجدر بنا أن نشير إلى أنه ليس هناك إنفاق بين الإقتصاديين على مفهوم اقتصادي وحيد للتكامل، حيث تعددت التعاريف الخاصة وتنوعت من حيث المنهجية والهذف والسياسات والمراحل.

يلاحظ ذلك تتبع مدلول التكامل عند الإقتصاديين حيت نجد أن إختلافهم في التعريف يعود إلى إختلاف المناهج المتبعة في التحليل:[3]

*فالأستاد بياريلاسB.BLOSS يرى ان التكامل الإقتصادي هو عملية وحالة.

فهو يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات إقتصادية قومية مختلفة.

إدا نظرنا إلى أنه حالة فإنه في الامكان أن يمثل في إنتقاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية.

*ويشير ماخلوب إلى أن مصطلحالتكامل الإقتصادي قد استخدم بداية في تنظيم الصناعي للإشارة الى مجتمعات المشروعات الصناعية المتكاملة

[1] - عبد المطلب عبد الحميد " السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل ص 13
[2] - "حسين عمر " الاقتصاد والعولمة دار الكتاب الحديث 1998 ص 7-8
[3] - عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص 14-15

*ومن ناحية فإن مفهوم التكامل الإقتصادي بين الدول منفصلة قد ظهر لأول مرة في التاريخ الإقتصادي مع فينز سنة 1950 الذي وضع اساس نظرية الإتحاد الجمركي التي تمتل جوهر نظرية التكامل الإقتصادي في الفكر الأقتصادي الحر.[1]

ومن ناحية أخرى يشدد روسبون أن التكامل الإقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة راس المال ويرى روسبون أن التكامل في النهاية مؤسسة تضم وحدات سياسية لتكوين كتلة إقتصادية مغلقة.

*ويعرف شرجن التكامل الإقتصادي على أساس إحتوائه على جانبين سلبي وإجابي فيشير التكامل الاقتصادي ماهو عمل إداري من قبل دولتين او أكثر، يقوم على ازالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدرلية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج كما يتضمن تنسيق للسيايات الإقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين دول الاعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعطم مصلحة الاقتصادية المشتكرة لكل دولة عضو.

مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضوا من الدول الأعضاء.

*ووفقا لنظرية التكامل في الفكر الاقتصادي، ينشا التكامل عن طريق إزالة الحواجز والقيود وحسب مستوى الازالة تتمايز صور صور التكامل الإقتصادي بين منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشترك والإتحاد اللإقتصادي والاندماج الإقتصادي الكامل التي تمثل مراحل متعاقبة أي أن هناك:

*التكامل بتحرير التجارة

*التكامل بتحرير عناصر الانتاج

*تكامل الأسواق

*تكامل السياسات

*التكامل النقدي

*التكامل المؤسسي

-ويغلب على كل هذه الصور للتكامل الاقتصادي ما يسمى بالتكامل الأقليمي وليس التكامل على النطاق العالمي

المطلب التاني:الإطارالنظري للعملية التكاملية

من وجهة نظر التحليل الإقتصادي للعمليات التكاملية يفرق المحلل الإقتصادي بين خمس صور لمن التكامل الاقتصادي

-هذا يفيد ثيرا في هم المصطلح الخاص بالتكتل الإقتصادي يمكن التمييز بين هذه الصور على حو ما يلي:[2]

[1] محمد لبيب سقيق"الوحدة الإقتصادية العربية "تجاربها وتوقعاتها مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ص47

[2] سامي عفيفي"تكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق" ،ص301-302

1/منطقة التجارة الحرة: يتم الاتفاق على هذه المرحلة على ألغاء مختلف القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة.

2/إتحاد جمركي: في هذه الصور من صور التكامل، تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من اية قيود جمركية أو إدارية ولكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي أو ما يسمى الجدار الجمركي

3/سوق مشتركة: بالاضافة إلى حرية الحركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخاجي، ف'نه يتم إلغاء لبقيود على عناصر الإنتاج –العمل ورأس المال –فيما بين دول السوق.

4/إتحاد إقتصادي: إن هذه المرحلة تعلوا مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بلإضافة إلى حرية حركة السلع ورأس المال –فيما بين دول الاعضاء،والتعرفة الجمركية الموحدة لدول الاعضاء تجاه العالم الخارجي، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

5/إندماج إقتصادي: وهذه المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل اليها أي مشروع .

إدتتضمن بلإضافة ألى ما قدمناه في المراحل الاربعة السابقة –توحيد السياسات الإقتصادية كافة .

وإيجاد سلطة اقليميةعليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر البلدان المنطقة المتكاملة ،وجهاز إداري موحد لتنفيد هذه السياسات وفي هذه المرحلة تتفق كل درلة عضو عاى تقليص سلطاتها تنغيدية الداتية، خضوعها في كثير من المجالات، للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني أن التكامل الإقتصادي تام أو الإندماج الإقتصادي لا يحتاج إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدات سياسية فعلية.

المطلب الثالث: النشأة الحديثة للتكامل الإقتصادي

لم يشهد القرن العشرون قيام إتحادات جمركية إلا بعد إنتهاء الحرب العالمية (1939-1945) إدشهدت الفترة التالية للإنتهاء هذه الحرب العالمية إهتماما بالغة بالتكامل الإقتصادي سواء في أروبا في أمريكا اللاتينية أم في إفريقيا و أمثلة ذلك كما يرد بيانه:

1/في أروبا: قيام الاتحاد الجمركي ومن بعده السوق المشتركة ومن أمتلة ذلك جماعة الفحم والصلب واتحاد دول البنلوكس:(إتحاد جمركي) الجماعة الإقتصادية الأروبية: (سوق مشتركة) أالاتحاد الأروبي فقد أنفرد بوضع خاص ،إذا ظل يامه تصور على قيام تعاون إقتصادي بين الدول السبع في إطار (منطقة التجارة الحرة)

2/في أمريكا اللاتينية: تحقق تقدم ملحوظ في تحقيق التكامل الإقتصادي، إذا قامت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة التي كانت قد أنشءت كمنطوة دولية عام 1945، بإجراء مشروع للانشاء منطقة التجارة الحرة تظم كل دول أمريكا اللاتينية، بهدف تحويل منطقة إلى إتحاد جمركي كامل في المستقبل المنظور.

3/في إفريقيا: لم تحقق إفريقيا تقدما ملموسا في التكامل الاقتصادي، بالمقارنة بما تحقق في أورباأو حتي في أمريكا اللاتينية لقد أنشئت سوق عربية مشتركة بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المشتركة في اغسطس 1964 وقد انظم إلى سوق مند إنشائها أربع دول فقط هي: الأردن العراق سوريا ومصر ويهدف القرار

الى تحرير التبادل التجاري من جميع القيود التعرفية وغيرها من القيود الأردارية والكمية والنوعية، وتم فعلا تحرير تبادل منتجات بين الدول العربية الأربعة لتصبح بذلك منطقة لاتجارة الحرة منذ اول يناير 1971 ولكن لم يتم حتى الأن المرحلة الإنتقالية إلى الإتحاد الجمركي رغم مرور حوالي ربع قرن على موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع القانون الجمركي.

المبحث الثاني: انجازات وإخفاقات التكامل الإقتصادي العربي

المطلب الأول: انجازات التكامل الإقتصادي العربي

تبرز مظاهر النجاح لمسار التكامل الاقتصادي العربي في المجالين التالين:

إنشاء مشروعات عربية مشتركة وتكسب المشروعات العربية المشتركة أهمية خاصة ،بوصفها إحدى أدوات التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي، ولقد تطورت هذه المشروعات في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الماضية تطورا سريعا إدا يقدر عددها بنحو 856 مشروعا ويكشف هذه الرقم عن ظاهرة إقتصادية جديدة يمكن ان تؤدي دورا هاما ومؤثرا في متغيرات العربية وفي السعي نحو التكامل.[1]

-تدفق العرن الإنمائي العربي: وذلك من خلال الصناديق الإنتمائية العربية الوطنية والإقليمية ويعتبر هذا العون وسيلة فاعلة للاسبباب المساعدات الانمائية الميسة التي تقدمها البلدان العربية المانحة كما أنه صورة مهمة من صور التعاون الإقتصادي العربي، نظرا لها يتميز به من إنخفاض سعر الفائدة وطول فترة السماح والسداد وإرتفاع عنصر المنح فيه.

المطلب الثاني:إخفاقات التكامل الاقتصادي العربي

أما اذا اتجهنا أى ماهر الاخفاق في التمل الاقتصاد العربي فنجدها تتمثل فيما يلي:

-بانسبة للاتفاقية لتبادل التجاري تنطيم جارة تراترية عام 1953قد ظل اترها محدودا لأن تطبيقها كان كثيرا ما يخضع لتغييرات المزاج السياسي ابعض الأطراف ومرور بضائع كان يخضع للتغييرات المفاجئة لفترات التوتر والهدوء التي تعم المنطقة.

وبخصوص إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية عام 1962، فإنها في غاية الطموح إذا ما قورنت بإتفاق 1953وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الإتفاقية نظرا للتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الإقتصادية، فضلا عن تأخر توقيعها فقد تمت مصادقة المجلس الإقتصادي للجامعة العربية على هذه الإتفاقية لعام1957ولم يتم توقيعها من طرف دول الأعضاء إلا في عام 1962، كما أن ما يميز هذه الإتفاقية هو محدودية أعضائها فقد صادقة عليها فقط كل من: مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت والمغرب.[2]

---

[1] لطفي علي ،"رؤوس أموال العربية ،وإمكانية التكامل الإقتصادي العربي

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير قطاع رالزراعي والثروة الحيوانية .2004.ص27

أما عن السوق العربية المشتركة ، فإن قرارها في حقيقة الأمر لا يتجاوز في مفهومه منطقة التجارة الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة ، ولم تفلح جهود المجلس الوحدة الإقتصادية العربية في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى إتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد كما لم تفلح في ظم أعضاء جدد .

-إذا تسلمنا بأن قرار السوق العربية المشتركة لم يرقى حتى الآن إلى درجة الإتحاد الجمركي وأنه عبارة عن منطقة التجارة الحرة، فأننا نجد أيضا هذا التحليل قاصر عن فهم طبيعة ومكونات منطقة التجارة الحرة والتي تعني تحرير التجارة الإقليمية من القيود الجمركية والغير جمركية المفروضة عليها ، ولتوضيح ذلك فإننا نسجل عدد من الملاحظات التالية :[1]

*إن إتفاقية السوق العربية المشتركة لم تتضمن تحرير إنتقال السلع من القيود الكمية والإدارية ،وهذا يؤدي إلى تقليل فاعلية القرار في مجال تحرير التبادل بين الدول الأعضاء .

*إشراف الدول الأعضاء في طلب إستثناءات التي ينص عليها قرار السوق .

-وعن رمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فيقدر التفاؤل الذي قوبل به قرار إنشائها، إلا أن الإحباط بدأ يتسلل إلى الدول العربية و أخذت الشكوك تتزايد حول إمكانية إستمرارها ونجاحها ، ولعل السبب في ذلك الإحباط وتلك الشكوك هي تلك المشاكل التي إصطدمت بها تنفيد بنود هذه الإتفاقية ولاتي من أهمها:

*إنخفاض معدلات التجارة والإستثمارات العربية البينية

*غياب العدالة في توزيع المكاسب والتكاليف الناتجة عن منطقة التجارة الحرة

*غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري

*لم تشتمل إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدد من الجوانب هي : الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي ،تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية ،حماية حقوق الملكية الفكرية

*مشكلة الإستثناءات السلعية وقواعد المنشأ

*مشكلة القيود الغير جمركية والتمييز في المعاملة الضريبية

-من خلال ما تقدم يمكن الحكم على جهود التكامل الإقتصادي العربي بعدم النجاح، إذ لم يتم تحقيق التنمية الشاملة المترابطة والقائمة على التكامل، كما لم تنجح الإتفاقيات الجماعية من حل مشاكل انتقال رؤوس الاموال بين البلدان العربية وحل مشاكل انتقال القوى العاملة، وهو ما يدعون إلى التساؤل عن الأسباب والمعوقات التي واجهت مسيرة التكامل، واهم العقبات التي حالت دون تطبيق أهدافه.

[1] سامي عفيفي مرجع السابق ذكره ص303

المطلب الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي

1/مقومات التكامل الإقتصادي العربي:

تتمع الدول العربية من مقومات خاصة لإمكانها أن تزيد بفاعلية التكامل الإقتصادي ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:[1]

أ/ توفير الموارد الطبيعية من أراضي الزراعية وغابات ومزارع وتروة حيوانية وتروة بترولية وتروة مالية وتروة معدنية ويلاحظ ان الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الإستغلال الأمتل

ب/ توفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول، إلا أن هذه الاموال لا ولم تساهم بشكل جدي لتنمية الدول العربية وإنما نتيجة نحو الاستتمار في الخارج، حيث وصلت عوائد الصادرات النفظية العربية في عام 2009 إلا 248.5مليار دولار

ج/ توفر الموارد البشرية في الوطن العربي، حيث بلغ عدد السكان في الدول العربية 362 مليون نسمة لسنة 2010 حيث بنسبة 5.2 بالمئة من إجمالي سكان العالم

د/ إتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من خليج العربي الى المحيط الأطلسي والذي يضم أكثر 306.4مليون مستهلك

هـ/ موقع الدول العربية موقع إستراتيجي له اهميته إقتصادية الخاصة حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قرات في أسيا إفريقيا و أروبا، وتظل معظم العربية على بحار والمحيطات العالم مما يسمح لها لها بربط دول العالم لبعضها البعض وتتميز تضاريسها بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.[32]

2/معوقات التكامل الإقتصادي:

يمكن تقسيم هذه المعوقات الى ثلاث مجموعات:

أ/ معوقات إجتماعية:يعتبر اخخلاف كبير والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية من أهم وأقوى عقبات التكامل الاقتصادي وتوحيد سياسي، حيث نجد في الدول العربية دول غنية ودول فقيرة من حيث متوسط نصيب الفرد من دخل الوطني حيث بلغ نصيب الفرد في كل من قطر و إمارات 50252و 30771 دولار على التوالي سنة 2011 في حين تعاني دول عربية اخرى ويلات فقر حيت بلغ متوسط الفردي من الدخل الوطني في نفس السنة في كل من اليمن وموريتانيا 920و650 دولار على التوالي .

-ادى تزايد معلات نمو السكان في بعض الدول العربية إلى تعميق الفجوة بين الفقراء والاغنياء في هذه الدول مما ساهمة في خلق مشكلات الإقتصادية والإجتماعية اسفرت على ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة وتفشي ظاهرة الامية بشكل كبير حيث بلغت نسبة الامية أكثر من 50بالمئة في بعض الدول العربية كالعراق و موريتانيا

---

[1] لطفي علي مرجع سابق ذكره

[2] الجوزي فتيحة منطقة تجارة الحرة العربية كمدخل التكامل الاقتصادي في ظل العولمة، رسالة ماجستر عقود ومالية، جامعة الجزائر2006

ب/ العوائق السياسية: نلخص العوائق السياسية للتكامل العربي فيما يلي:

-صراعات وخلافات سياسية حادة بين الدول العربية: لا تزال بعض هذه الصراعات دون حل حيث فشلت الجامعة العربية في التوصل الى حلول لمثل هذه المشكلات مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية

-تعليب المصالح الخاصة على المصالح العامة مما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية ليتدخل في شؤونها بطرق مباشر او غير مباشرة.[1]

-ضعف الارادة السياسية: وكان وراءها عوامل عدة أهمها:

عدو وضوح فوائد كبيرة متبادلة لتكامل الاقتصادي بسبب قلة المعلومات او عدم وضوحها في أحسن الاحوال

ج/ العوائق الاقتصادية: نجد منها ما يلي:

-تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي الامر الذي يزيد الاتساع الهوة بين مستويات المعية بين الدول العربية

-اختلاف الانطمة الاقتصادية بين الدول العربية

-ضعف القاعدة الانتاجية وتوجه الخارجي للاستراتجية تنمية في دول العربية وغياب التنسيق بين سياساتها الاقتصادية

-التبعية الاقتصادية والمالية لدول المتقدمة

-البنيان التنافسي للاقتصاديات الدول العربية فهناك عدد كبير من الصناعات المتماثلة (المتنافسة) دات الانتاجية المنخفة ونفقات الانتاج المرتفعة.

-اخلال هياكل الاقتصادية لدول العربية ويتضح ذلك واعتمادها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع.

المبحث الثالث: تقويم مشروع التكامل الاقتصادي العربي

المطلب الاول:مسار التكامل الاقتصادي العربي

لقد تمت في الواقع محاولات كتيرة لدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكييف التعاون الاقتصادي، وذلك بهدف حل مشكلات ذلك المنطقة الاقتصادية والاجتماعية.

وسجل الدول العربية حافل بعديد من صيغ التعاون والتكامل وخاصتا في المجال الاقتصادي وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية وذلك لكونها اول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر وفيما يلي نتعرض الى بعض تجارب التكامل الاقتصادي العربي التي تراها مهمة.[2]

1/ معاهدة الدفاع المشتركوالتعاون الاقتصادي: عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950 بين الدول الجامعة العربية، ونصت في المادة التامنة منها على انشاء مجلس إقتصادي يتكون وزاء الدول المتعاقدة

[1] عبد الحميد رشيد عبد الوهاب، الدور التكاملي لمشروعات العربية المشتركة الطموحات والاداء، كاطمة لنشر والتوزيع، جامعة القاهرة 1985

[2] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المشتركة استراتجية التكامل العربي

المختصين في الشؤن الاقتصادية أو من يمتلهم ليقترح على حكومات الدول الاعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق اهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي.[1]

2/ مشروع الوحدة الاقتصادي العربية: اتخدت اللجنة السياسية الجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن طموحها السياسي، فقد اتخدت قرارها بتاريخ 1953/05/22 بشان تاليف لجنة من الخبراء العرب تتولى اعداد مشروع كامل للحدة الاقتصادية الخطوات التي يجب ان تتبعها من اجل تحقيق هذه الوحدة.

تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من اعداده في جوان 1957 من قبل عدد محدود من الدول العربية والعراق وسوريا في 1962/12/09

واليمن في 1963/02/07 ودخل المشروع حيز التنفيد في 1964/04/03

-تحلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية في عام 1964 واتجهت الى طريق أخر هو السوق المشتركة.

3/ السوق العربية المشتركة: مجلس الوحدة الوطنية التابع للجامعة العربية اتفاقية في 13 اوت 1964، تضمنت الاتفاقية برنامجا زهنيا اشتمل على مراحل متدرجة يتم من خلالها تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الاخرى المفروضة على الواردات، وأطلق عليها إتفاقة السوق العربية المشتركة.[2]

4/ إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: تم عقد اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981 وتم التوقيع عليها من قبل احدى وعشرين دولة عربية و تهدف إلى الاعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام، ونصت الاتفاقية على عدم امكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية كما ابرمت اتفاقية اخرى في سنة 1982 وهي اتفاقية موحدة للإستتمار رؤوس الاموال العربية ووقع عليها احدى وعشرون دولة وتنص على منح الاموال العربية ضمانات اساسية يمكن دعمها بامتيازات اخرى عن طريق اتفاقية تنائية.

-رغم الاجماع العربي هذين المشروعين الا انهما لم يحطيا بنجاح يذكر، اذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيدها.[3]

5/ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها احياء جهود التكامل غير الناتجة ويستهدف اساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الاخرى دات الاتر المتاتل .

-تم التوقيع على إتفاقية تاسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جوان 1996 بالقاهرة حيث تم الاتفاق على ازالة الحواجز التجارية بين الدول الإتنى عشر اعضاء الجامعة العربية انداك.

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيد في اول جانفي 1998 على ان تعلن جميع الرسوم الجمركية بين دول الاعضاء.

---

[1] المندري (سليمان) السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ص 3-4

[2] كراون (ابراهيم) "المعضلات العربية في التسعينات في مجلة السياسة الدولية "العدد 117، جوان1996 ص10

[3] Nadir Kril, « **stratégies d'attractivité des investissements étrangers et Marketing International** », Opcit, P39.

أ/ مقومات منطقة التجارة الحرة العربية: تتوفر على عديد من المقومات يذكر منها:

*توفر الارادة السياسية: حيث ان قرار انشاء المنطقة قد صدر على مستوى رؤساء الدول العربية ووزاء الخارجية

*وجود السند القانوني للمنطقة التجارة الحرة الكبرى: حيث يوجد شرطين للانضمام الى المنطقة احددهما المصادقة على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التبادل بين الدول العربية والتاني يتعلق بالموافقة على برنامج التنفيدي.

*تناهي مؤسسات العمل العربي المشترك

*الاتجاه الى عقد الاتفاقية تنائية لتحرير التجارة العربية

*البرنامج الزمني للاقامة منطقة التجارة الحرة: يعتبرها البرنامج ضروريا للاعتراف الدولي بالمنطقة وخاصتا من قبل المنطمة العالمة للتجارة.

ب/ عقبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: رغم توفر عدة مقومات للمنطقة التجارة الحرة العربية الا انها لم تحل من المعوقات التي نلخصها فيما يلي:

*غياب الشفافية والمعلومات حول التعاون التجاري بين دول الاطراف

*عدم اتفاق الدول العربية حتى الان على إزالة القيود الغير الجمركية على الواردات العربية البينية

*عدم تحديد قواعد المنشا تحديا دقيق

*تعقيد الاجراءات الادارية وإجراءات التلخيص في المنافد الحدودية والتعسف في تطبيقها

المطلب التاني: سبل تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي

أولا: تجاوز الاتفاقيات التنائية الى اتفاقيات الجماعية وهذا لكون ان الاتفاقيات التنائية تشمل على عديد من النقائص منها:[1]

*ان سياسات المفروضة في الاتفاقية التنائية لا تمثل مصالح اقتصادية قطاعية بشكل رئيس ولا تتعامل مع استراتجيات اقتصادية بعيدة الامد

*تفتقر ذلك الاتفاقيات الى معالجة كافية لقضايا مهمة مثل قواعد المنشا والعوائق الادارية للاجمركية

*تخلو معظم الانفاقيات من معالجات لقضايا الممارسات التجارية غير المصنفة على شاكلة الاغراق والدعم ، كما تخلو من وسائل لحسم منازعات التجارية.

تانيا: تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية:ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف توفر مزايا اضافية للصادرات العربية وتفسح مجالا اكبر للتجارة البينية وتفتح سوقاواسعا للمنجات العربية، كما انها سوف تشكل ضرورة في ظل انتشار التحدي الاكبر أمام الدول العربية.[2]

ثالثا: تفعيل التجارة العربية البينية: وذلك من خلال مجموعة من الاليات اهمها:

[1] احمد يوسف واحمد اخرون مرجع سابق دكره

[2] OCDE**, fiscalité et Investissement direct étranger, l'expérience des économies en transition**, 1995, P49.

-ربط جميع الغرف التجارية ببعضها البعض لتبادل المعلومات

-استكمال عملية توحيد المواصفات العربية وضرورة الالتزام بها

-العمل على اسراع بإعتماد قواعد منشا تفضيلية موحدة

-إنشاء هيئة تحكيم للفصل السريع في القضايا والنزاعات بين الدول

-ترشيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية

رابعا:توجيه الاستثمارات العربية داخل الاقليم العربي

-يتحقق ذلك بحث المؤسسات القطاع العربي على توجيه استثماراتها داخل الدول العربية مع تقديم ضمانات كافية وعوامل جدب تجعل المستثمر العربي اكثر ميلا الى الاستثمار في المنطقة العربية، ولعل الالية المناسبة لذلك هي انشاء منطقة إستثمارية عربية تكون عضويتها لكل دولة، لتفتح كل القطاعات الاقتصادية امام المستثمرين العرب، وتشجيع انتقال المستثمرين العرب والعمالة الماهرة الفنية بين الاقطار العربية، ويقوم على تنفيد اهداف هده المنطقة عدة برامج:

برنامج لتسهيل والتعاون والترويج للاستثمارات المباشر، برنامج للترويج والتوعية بفرض الاستثمار المترشحة كمشروعات عربية مشتركة وبرنامج يستهدف تحرير مجالات الاستثمار العربية المفيدة.[1]

[1] محمد لبيب شقيق مرجع سابق ذكره ص47

خلاصـــــــــــــــة الفصل الاول:

يعد التكامل الاقتصادي عملية تدريجية مستمرة ومتواصلة يهدف الى الانتقال من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والاتحاد فيما بين الدول اذ يقوم على علاقات تبادلية بين مجموعة من الدول، حيث تتراوح درجة هده العلاقات تبادلية من اسط درجات التعاون والتنسيق، مرورا بالعلاقات الاتحادية لتصل ألى أقصى درجات التكامل الإقتصادي والمتمثلة في بناء الإندماج الإقتصادي التام.

ومن من خلال استعراضنا للتحديات الى تواجه مسيرة العمل العربي المشترك نجد أن واقع التعاون الإقتصادي العربي يتصف بالضعف، وتحديات القرن الحادي والعشرين تقتضي التفعيل المشترك ومواجهة التحديات الإقتصادية العالمية من خلال التكتل إقتصادي عربي حقيقي مدعوم بإرادة سياسة صادقة ومخلصة وخاصة أن الدول العربية تمتلك مقومات إقامة التكامل الاقتصادي العربي.

تمهـــــــــــــيد:

على الرغم من أهمية الإستتمارات العربية وضخامة الفوائض المالية العربية وإنتشارها على مستوى العالم، الا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية، مما يؤكد وجود مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المستورداتها، وهذا يستدعي البحث عن البحث في دور تلك الاستتمارات والمناخ الاستتماري السائد في البلاد العربية لمعرفة امكانيا تطوير تدفق تلك الاستتمارات.

إذ ومن ما سبق ذكره سنحاول في هذا الفصل التطرق الى واقع الاستتمارات الاجنية في الدول العربية و كذلك اشطاله وتطور حجم الاستتمارات في الدول العربية مرورا بواقع الاستتمارات العربية البينية وواقع المشروعات العربية المشتركة وادائها.

المبحث الاول: واقع الإستتمارات الاجنبية في الدول العربية

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة وأشكال الاستتمار الأجنبي

فرع1: الاستتمار الاجنبي المباشر: لاشكال للاستتمار الاجنبي اشكالا متعددة منها الاستتمار الاجنبي المباشر والاستتمار الاجنبي الغير المباشر حيث يتضمن الاستتمار المباشر تملك المستتمر الاجنبي لجزء او كل الاستتمارات في المشروع معين سواء كان انشاء مشاريع جديدة او القيام بتوسيع مشروعات قائمة هذا بالاضافة الى حقه في ادارة مشروع والرقابة عليه مع المستتمر الوطني في حالة الاستتمار المشترك، وذلك من خلال المشاركة في مجالس ادارة الشركات الرئيسية او التابعة او السيطرة الكاملة على ادارة المشروع.

-ويرتبط مفهوم الاستتمار الاجنبي المباشر بالشركات المتعددة الجنسيات وما تطلق عليه الامم المتحدة الشركات الغير الوطن يمكن القول بان الاستتمار الاجنبي المباشر بصفة عامة يساهم في زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فوص جديدة للعمل وتحسين ميزان المدفوعات وبالمقابل هناك تخوف من التبعية الاقتصادية والاحتكارية للدول الاجنبية.[1]

فرع2: الاستتمار الاجنبي الغير المباشر: اما النوع التاني من الاستتمار الاجنبي فهو الاستتمار الغير المباشر، وياتي من خلال الاستتمار في الاوراق المالية كالاسهم والسندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة اي نوع من الرقابة او المشاركة في ادارة المشروع الاستتماري وعليه لا يكون المستتمر الاجنبي مالكا لكل او جزء من المشروع الاستتماري وفي بعض انواع هذه الاستتمارات لا يتحكم المستتمر الاجنبي جزئيا او كليا في ادارة المشروع وتنظيمه و تتخد هذه الاستتمارات الاجنبية غير المباشرة عددا من الاشكال وانواع اهمها:

*عقود الترخيص

*عقود التسويق

*عقود الادارة

*عقود تسليم المشروعات مع الانتاج

*عقود او اتفاقيات الوكالة

-هذا النوع من الاستتمارات في الاسهم والسندات و العملات الاجنبية يعتمد على احد وسائل تنويع محفظة الاستتمارات بهدف التقليل من المخاطر الاستتمارات الاجنبية وعوائد الاسهم والسندات ليست خاضعة لنفس الدرجة من المخاطر بالاضافة الى حصول على عوائد مالية اكبر فالاستتمار الغير المباشر ياتي من خلال الاستتمار الحافظة الذي يشمل تدفقات استتمارية طويلة الاجل دون ان تمنح المستتمرين سيطرة فعالة على استتماراتهم.

فرع3: أشكال الاستتمارات الاجنبية:

* المشاريع الاستتمارية التي تكون ملكيتها بالكامل للمستتمر الاجنبي

*المشاريع الاستتمارية التي تكون ملكيتها مشتركة بين المستتمر الوطني (المحلي) والمستتمر الاجنبي

[1] عبد السلام ابو قحق، اقتصاديات استتمار دولي، مكتب عربي الحديث الاسكندرية 1991، الطبعة التالية ص21

*المشاريع التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات

*بيع بعض الشركات الاجنبية اسمها وخبرتها ومواصفاتها الى احد الشركات الوطنية (حق الامتياز) مقابل الدفع الشركات بنسبة معينة من الارباح للشركات الاجنبية

*قيام المستثمر الاجنبي ببناء مشاؤيع مختلفة للمستثمر المحلي مقابل مبالغ نقدية

المطلب التاني: تطور حجم الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية

الفرع الاول: جغرافية وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشر في الدول العربية

-تشير البيانات الاوليةالمتوافرة من المصادر البلدان العربية والمصادر الدولية الاخرى لابع عشر دولة عربية انها استيقت خلال عام 2005 نحو 27.9مليار دولار مسجلة بذلك اعلى مستوى يتم رصده لتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشر الواردة الى الدول العربية.

-ويعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات العربية البينية بتاتير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع الغير المسبوق لاسعار النفض الخام وفتح قطاعات جديدة للاستثمار وخصوصا قطاع الخدمات متل الاتصالات والنقل وتوليد طاقات وقطاع النفظ لغاز ، والتوسع في اطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الفخمة و مشاريع البنية التحتية ومواصلة البرامج الخوصصة في الدول العربية الى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم واجراءات المتعلقة بنطم الاستثمار وتعزيز جود الترويج الاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.

ود تصدرت السعودية ئمة الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عام 2005 بنحو 4.6 مليار دولار اي حصة 16.5 من اجمالي الاستثمارات الواردة تليها المغرب ب3.7مليار دولار اي حصة 13.4 بالمئة وبماقانة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال سنتي 2004 و2005 سجلت زيادة في تلات عشر (13) دولة عربية ويتم توضيح ذلك عدة الزيادة من خلا الشكل (2) الذي يبين تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال سنتي 2004-2005

الفرع التاني: الاستتمارات الاجنبية المباشرة حسب الدول المضيفة

الدولة	2004		2005	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الاردن	154.1	1.2	389.7	1.4
الامارات	525	4.2	-	-
البحرين	865.4	6.9	-	-
تونس	795.9	6.4	1015.7	3.6
الجزائر	881.9	7.1	1079.4	3.9
السعودية	1942.0	15.5	4628.0	16.5
السودان	879.0	7.0	3152.1	11.3
سوريا	577.3	4.6	2775.7	9.9
فلسطين	292.7	2.3	121.5	0.4
قطر	231.0	1.8	315.0	1.1
الكويت	848.3	6.8	2852.7	10.2
لبنان	1301.3	10.4	2077.7	7.4
ليبيا	134.2	1.1	3144.4	11.2
مصر	1303.0	10.4	2468.0	8.8
المغرب	1701.3	13.6	3761.1	13.4
اليمن	63.1	0.5	205.4	0.7
المجموع	12495.5	100.0	27986.3	100.0

المصدر: م ع أ مناخ الاستتمار في الدول العربية 2005

-من جهة أخرى بلغ مجمل تدفقات الاستتمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول العربية التراكمي خلال الفترة من 1995 الى 2004 ما قيمته 205 مليار دولار بنسبة 0.28 بالمئة من الاستتمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول النامية خلال هذه الفترة وبالنسبة 0.04بالمئة من الاستتمار الاجنبي الماشر الصادر على صعيد العالم، وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو 251 مليون دولار سنوي.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمارات الاجنبية في الدول العربية

-من المعروف ان الاستثمار الاجنبي يتوجه نحو القطاعات والانشطة التي تدر عالى عائد متوقع حتى وان كانت الخاطرة فيها مرتفعة كما انه يفضل القطاع الصناعي في معظم الدوا التي يدخلها لانه يعد من صلب تخصصه.[1]

اما قطاع الزراعة فقد بلغت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع خلال النصف الاول من عام 2006 ما مجموعة 8014 مليون دينار وفي السودان فان القاعات الجادية للاستثمارات القطاع الزراعي وذلك لتوفر الموارد الزراعية في السودان تم يليه القطاع الصناعي (وخاصتا الغزل و النسيج) ثم قطاع الطاقة والتعدين وخاصتا بعد اكتشاف البترول في السودان في السنوات الاخيرة.[2]

-وفي عام 2005 استيقضت كل من دولة الامارات العربية المتحدة 160 مليون دولار ومملكة البحرين 300 مليون دولار والكويت 72 مليون دولار وسلطنة عمان 70 مليون دولار ودولة قطر 50 مليون دولار. وفي تونس بلغ حجم الاستثمارات فيها 605 مليار دولار رغم صغر حجمها ودد سكانها، كما وصلت حجم الاستثمارات التراكمية الاجنبية حوالي 12 مليار دولار و السبب ام تونس متوفرة فيها عمالة مدربة، والمستثمر في الطبيعة يبحث عن المناخ الموجود فيه عمالة مدربة و فنية بالاظافة الى سهولة الاجراءات والبنية التحتية مثل الكهرباء والطرق والجسور

-وفي السعودية بلغت حجم الاستثمارات الاجنبية فيها 4.8 مليار دولار عام 2005 وفي مصر بلغت حجم الاستثمارات الاجنبية فيها 1.5 ملايار دولار وفي المغرب بلغت 8.7 ملون دولار اما في عام 2004 مليار استيقطت كل من السعودية 2.4 ملييار دولار مصر 1.08 مليار دولا الجزائر 500 مليون دولار المغرب 258 مليون دولار لبنان 230 مليون دلار ليبيا 150مليون دلار وفي عام 2005 يشير التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبية الوافدة للوطن العربي الى ان السعودية تحتل المركز الاول بنحو 27.5 بالمئة من اجماليي الاستثمارات الاجنبية الوافدة لدول العربية، تليها مصر بنحو 22.4 بالمئة فيما تاتي تونس في المركز الثالث بنحو 12 بالمئة وجاءت ليبيا والسودان في المركز الاخير بما لايتعدى 1 بالمئة

المبحث التاني: واقع الاستثمارات العربية البينية

-شهد العالم اليوم تكتلات اقتصادية عملاقة و احتكار للموارد الاقتصادية وبشرية والتكنولوجية وراس مال وغيرها في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيدا كل البعد عن انجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) او النعاون المشترك بالرغم ان وطننا تتوفر فيه كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية العربية المشتركة القادرة على الصمود والمنافسة والاستمرارية وغزو الاسواق العالمية.

[1] صبري الخطيب، المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الاردني العدد 47 16 تشرين تاني 2011
[2] الهيئة العربية للاستثمار الزراعي في السودان

-فالاستتمارات العربية تعتبر من اهم وانواع واشكال العلاقات الاقتصادية العربية وعلى مد عقد من الزمن تدفقت على الدول العربية استتمارات اجنبية اكتر مما استتمر العرب انفسهم داخل الوطن العربي اد وصل مجموع قيمة الاستتمارات الاجنبية على حالتاه نسبة الى استتمارات العالمية حوالي 30 مليار دولار فيما لم يتجاوز الاستتمارات العربية مبلغ 20 مليار دولار.

المطلب الاول: تطور الاستتمارات العربية البينية

بمقارنة التدفقات الاستتمارية العربية البينيية الخاص المرخص لها القطر المضييف خلال فترة 1995 وحتى نهاية عام 2006 يلاحظ ارتفاع هذه الاستتمارات من 1043 مليار دولار عام 1995 الى نحو 17.5 ملايار دولار عام 2006 بمعدل زيادة بلغ 1124.8 بالمئة وذلك بعد ان بلغت عام 2005 نحو 38 مليار دولار وهو اعلى مستوى بلغته وعلى الصعيد اخر فلقد بلغ الرصيد التراكمي العربية البينية خلال فترة من عام 1995 وحتى عام 2006 نحو 82 مليار دولار حسب الشكل 4

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	1995-2006
حجم الاستتمارات العربية البينية بالمليار دولار	1.43	2.09	1.58	2.31	2.18	1.81	2.64	2.91	3.84	5.95	37.26	19.57	18.62

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستتمار" مناخ الاستتمار في الدول العربية 2006"

-وبيتبع تطور الاستتمارات العربية البينية خلال الفترة من عام 1995 وحتى م 2006 المشار الي في الجدول رقم 4 يلاحظ انها ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 الى 2.09 مليار دولار عام 1996 ويرجع ذك الى تحسين مناخ الاستتمار بصفة عامة في المنطقة العربية وحصول بعض المسسات النالية في البلدان على تصنيف الجدارة المالية الانتمائية، لا ان هذه الزيادة قد تاثرت ام 1997 حيث انخفض حجم الاستتمارات ابية الينية الى 1.58 مليار دولار ف ذلك العام. ويرجع السبب في ذلك اتراجع الى توتر العلاقات السياسية وخاصة بين لبنان واسرائيل الا ان انتعاش قد عاد مرة اخرى الى حركة الاستتمارات العربية البينية بداية من عام 1998 وهو نفس عام تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيت ارتفع حجم الاستتمارات العربية البينية من 1.58 مليار دولار عام 1997 الى 2.31 مليار دولار امريكي عام 1998 بمعدل زيادة وصل الى 46 بالمئة.

-قد استتمرت هده الاستتمارات في التدبدب في الفترة 1999-2000 تم اخدت اتجاهها تصاعديا بدءا من عام 2001 حيت انه بعد احدات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة عاد جزء مهم من رؤوس الاموال العربية من الخارج. وهذا قد شهد عام 2005 بصفة خاصة تنامي ذلك الاستتمارات العربية البينية غير مسبوق حيث بلغت نحو 38 مليار دولار ويرجع ذلك الى مجموعة من الاسباب التي على راسها الاتي:[1]

[1] على لطفي الاستتمارات العربية مستقبل التعاون الاقتصادي العربي عين الشمس ص 124

-توافر الفوائض المالية الضخمة الناتجة عن ارتفا العائدات النفظية التي وجدت طريقها الى الفرص الاستتمارية الجادية و المتاحة في عدد من الدول العربية، خصوصا في قطاع السياحة الذي شهد استتمارات ضخمة تزيد تكلفتها الاستتمارية المعلنة على 50 مليار دولار وكذلك قطاع العقارات الذي شهد في معظم الدول العربية ظفرة غير مسبوقة مما كان له الاتر الكبير في تنامي الاستمارات العربية البينية في هذا القطاع بشكل ملاحظ.

-كذلك تعود الفرة التي شهدها الاستتمارات العربية البينية عام 2005 بصفة اساسية الى الزيادة الكبير التي شهدتها الاستتمارات العربية البينية القادمة الى المملكة العربية السعودية، والتي استيقطها مدينة عبد الله الاقتصادية، فلقد جات السعودية على راس القامة الدول العربية المضيفة للاستتمارات العربية البينية في عام 2005، اذ بلغ حجم تلك الاستتمارات في ذلك العام نحو 28.8 مليار دولار، كما تجدر الاشارة أيضا الى ان الاستتمارات في الاسواق المالية العربية وفي الصناديق الاستتمارية قد تزايدت خلال عام 2005 بعد تزايد الادراج المشترك في الاسواق المالية العربية، وتنامي اتجاه تحول الشركات العائلية الى شركات مساهمة عامة لادراجها في لندن و نيويورك، كما تواصلت من جهة اخرى جهود استقطاب رؤوس الاموال العربية المهاجرة واموال المغترين الغرب لتعزيز مساهمة القطاع الخاص المحلي و الخارجي في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ساعدت هذه العوامل جميعها على زيادة حجم الاستتمارات العربية البينية في عام 2005 حيث يلاحظ حذوث ظفرة في حجم تلك الاستتمارات في عام المشار اليه على النحو السابق ليانه.

غير ان هذه الزيادة سرعان ما تراجعت في عام 2006 عن مستوى الذي وصلت اليه في عام 2005 فوفقا للبايانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستتمار، بلغ اجمالي الاستتمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال عام 2006 حوالي 17.67 مليار دولار مقابل 37.26 مليار دولار عام 2005اي انخفظت بنسبة 50.5بالمئة عن العام السابق 2005.

-ويعزي هذا هذا الانخفاض الى عدم تكرار الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستتتمارات العربية البينية الواردة الى المملكة العربية السعودية خلال عام 2005 من خلال المشروعات الاستتمارات المستقطبة الى مدينة عبد الله الاقتصادية.

ورغم هذا الانخفاض الذي حدث بالنسبة للاستتمارات العربية البينية في عام 2006 لا يمكن انكار حدوت زيادة ملموسة فيها بالنسبة للسنوات السابقة عليها ومند عام 1995 باستتناء عام 2005 الذي شهد طرق في حجم الاستتمارات بطريقة ملاحظة على النحو الذي اوضح سابقا.

المطلب التاني: معوقات الاستتمار البيني في الدول العربية

ان العملية الاستتمارية في الدول المضيفة واجالعديد من المعوقات والمملة ي استقرارالسياسي واستقرار قتصادي عدم ملاءة عوائد استتمار ومعوقات اخرى تتعلق بالاجرءات القانونية والادارية المتعلقة بالاستتمار، وكذلك تتمثل في غياب الاستتمار التقافي عند الفرد العربي وضعف التكنولوجية في الدول العربية.[1]

[1] Claude de Nehmé, **stratégies Commerciales et Techniques Internationales**, Opcit, P88.

-اضافة الى مجموعة من الصعوبات الناجمة عن المستتمر في حد داته وكذا الصعوبات التي تتعلق بالمشروعات العربية المشتركة دون ان ننسى صعوبة اخرى تتعق بعدم استغلال عوائق للاقامة مشروعات عربية بينية تكاملية كما سوف نتطرق اليها

الفرع الاول: الوضع السياسي:

-تقدر مساحة الاقار العربية ب 1.4 مليار هكتار (14.4 مليون كم^2) اي ما يعادل 10.2 بالمئة من مساحة المعمورة وفي هذه المساحة الشائعة رسمت الحدود السياسية لتضم في هذه الحدود اعرافا و قوميات مختلفة، وزاد في تفرق هذه القوميات الاستعمار الذي ترك وراءه ارت تقيل من المشاكل المتغطقة بالنازاعات الحدودية بين الدول العربية الشقيقة، كما ان الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، توسطه بين عدد من القرات واراضيه الخصبة و احتوائه للمواد الاستخراجية الاستراتجية في صحراء المنطقة العربية حيث تشكل 85 بالمئة من المساحة الاجمالية جعله من كتير من الاحيان في موقع الاطماع و التكالب علها من قوى الهيمنة والاحتكارات الدولية التي تجد لها منافد للتدخل و الاستغلال تروات الوطن العربي .

اذ تتميز المنطكالتبتين في الحجم الجغرافي بين دولة و اخرى فمتلا الكويت لا تتجاوز مساحتها 1800كم^2 في حين تتجاوز الجزائر 2 مليون كم^2 كما ان هناك تفاوتا بين الدول العربية من حيت الموارد الزراعية والمعدنية. [1]

-ان اوضاع المنطقة ككل لها بالغ الاتر على الاستتمار في المنطقة والتي تتجلى في المشاكل الحدودية والحروب الاهلية هنا وهناك ومشاكل اخرى لو اخدنا الصراع العربي الاسرائيلي كان ومازال له الاتر السلبية على مناخ الاستتمار حيث ما خلفه الصراع من حروب وانفاق عسكري كبير اهدر واضاع موارد هامة كان يمكن ان تستخدم وتستغل في المنطقة العربية.

وهذا من اهم الاسباب الصادرة للاستتمار في المنطقة خاصتا الشرق الاوسط.

ان البلدان العربية مازالت تمر بمرحلة اللاسلام واللاحرب وزاد عليه قلق، ان السلام ان وهو ليس بأتي، طالما ارض عربية محتلة اما الدول الجوار غير العربية شمالا وغربا وجنوبا فعلاقتها مع الدول العربية بقيت مضظربة ولا تخلو من مصادر التوتر بدءا التدخل في شؤون الداخلية، نزاعات على الارض والمياه وإذا لم تهدا هذه العلاقات وتستقر وتحلهذه النزاعات فانها تبقى مصدر قلق وكبت.

وهذه الوضع السياسي، وعدم وجود اليات تحل النزاع، يعرقل من جدب الاستتمارات الى هذه المنطقة الغارقة في النزاعات.

الفرع التاني: الوضع الاقتصادي:

الصعوبات الاقتصادية تعتبر من العوامل الصادرة للاستتمار وتتجلى فيما يلي:

*عدم توفر البنية الاساسية بالكم والكيف في الدول العربية والمتمثلة في خدمات الطرق والنقل والموصلات الاتصالات السلكية واللاسلكية الموانء الطاقة.....الخ وهذا ما يجعل المستتمر العربي او حتى الاجنبي يحجم على

[1] النجار سعيد "سياسات الاستتمار في البلاد العربية" القضايا الاساسية صندوق النقد العربي

الاقدام للاقامة مشروه او تعيق تنفيد الاستتمار في مواعيده المحددة وهذا كله سوف يزيد من التكاليف وبالتالي لا مردود استتماري

*محدودية السوق المحلي: الناجمة عن انخفاظ مستوى الدخل الفردي اي نطاق الطاقة الاستعابية للسوق ضيقة، ومن مشروعه بالتالي انخفاض العائد الاستتماري واذا انخفض العائد فان مؤشر الرغبة لدى المستتمر سوف يهبط ولن يكون مشاريع اخرى

*غياب او ضعف الاسواق المالية في معظم الدول العربية: واذا عانت الاسواق معناه غياب دورها المتمتل في التوسط المالي في الاحلين المتوسط والطويل بين السيولة النقدية واحتياجات تمويل المشاريع الاستتمارية

*الترويج الاستتماري: عن طريق الاعفاءات والتسييراتا، اصبح لغة قديمة لا تتفق مع ما تروج به الدول المتقدمة

*عدم وضوح السياسات الاقتصادية : وغياب التخطيط المنطم والاعتماد على العشوائيةفي كتير من الامور الداخلية.[1]

*ضعف الاستتمارات في المجالات في المجالات التدريب وارتفاع مستوى العمالة الوطنية

*تعقيدات النطم الضريبية وعدم وضوحها وكترتها في موضوع واحد

*التميز في المعاملة الضريبية بين المستتمرين الوطنيين و المستتمرين الاجانب

*تعدد سعر الصرف وعدم تباته والقيود على تحويل الارباح وراس المال

*عدم السماح للمستتمرين الاجانب بتملك الاراضي والعقارات وانخفاض معدلات في مجمل لدول العربية

*طألة حصة القطاع الزراعي العربي من اجمالي الاستتمارات: ان اهم ما يميز القطاع الزراعي عن بقية القطاعات في الدول العربية هو ضعف حجم الاستتمارات الموجهة لهدا القطاع فسياسة الاستتمار دائما كانت منحازة لصالح القطاعات المنتج للسلع الغدائية قد انعكس على كل شكل ضغوط من جانب قوى الطلب على الانتاج الغدائي الامر الذي زاد من الحاجة للاعتماذ على الارج

*تبعية المشوعات الصناعية للخارج

*ارتفاع تكاليف الانتاج سبب انخفاض المستوى التكنولوجي.

المطلب الثالث: اسباب تنامي الاستتمارات العربية البينية

وبالاضافة الى اتر التدفق النقدي النفظي، ارجع بعض الخبراء والمحللين الزيادة الملاحظة في حجم الاستتمارات العربية البينية في السنوات الاخيرة الى عدة عوامل منها عوامل داخلية واخرى خارجية

الفرع الاول: العوامل الداخلية هو منها:

التحسين اداري فعلى المستوى الداخلي تحسنت خلال السنوات الاخيرة اساليب الترويج للمشروعات الجادية للاستتمار صاحبها تحسن في الاجراءات الادارية اللازمة للاقامة هده المشروعات.

[1] صبح محمود، التحليل المالي والاقتصادي للاسواق المالية (للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة التالية،جمهورية مصر العربية2000)

وقد تمثلت اهم عناصر دلك التحسن الاداري في اختصار الاجراءات سواء المتعلق منها بالحصول على التراخيص او خطوات البدء في عمليات التاسيس والانتاج والتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك.

*انشاء المدن الاقتصادية التكاملية: نلازم التحسن الاداري المشار اليه مع توسع المنطقة العربية في اطلاق مشاريع عملاقة كان ابرزها في مجال اقامة المدن الاقتصادية المتكاملة وتوفير ما تحتاج اليه من بنية اساسية مثل المطارات والطرق والمائء والسكك الحديدية، وكان المتال البرز على دلك في العامين 2005 و2006 مدينة عبد اله في المملكة العربية السعودية فضلا على توسع مدينة جبل على في الامارات.[1]

*استكمال برامج الخوصصة: وكان من الاسباب التي شجعت كذلك على زيادة الاستمارات العربية البينيية التزام عدد من الدول العربية باسكمال برامج التحول الى الملكية الخاصة. بالاضافة إلى اتاحة المجال أمام بقية المواطنين العرب لشراء المشروعات يتم بيعها وتمليكها كما حدث على سبيل المثال في مصر بع العديد من الشركات الكبرى والبنوك مثل :شركة عمر أفدي وبنك الاسكندرية فلقد حدثت عملية خوصصة هذه الأموال العديد من المستثمرين العرب.

*انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج : وجاء كذلك انخفاض المعدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره في العالم العربي وتحديدا في المجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين ليضيف الى ما سبق ذكره من اسباب عاملا مهما في زيادة وتيرة الاستثمارات العربية البينية.

الفرع الثاني :العوامل الخارجية ومنها :

–ان من العوامل الخارجية التي لعبت دورا في زيادة الحجم الاستثمارات العربية في الخارج الى العالم العربي وارتفاع اسعار النفط وزيادة العوائد المالية الناجمة عن ذلك، وايضا من العوامل الخارجية:

*احداث سبتمبر:بعد هجمات 11سبتمبر2001 على وم أ ظهرت في بعض الاوصاف وبدرجات متفاوتة موجات من الكراهية والعداء للعرب والمسلمين في الخارج بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، ونجم عن ذلك سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك البلدان وتوجيه جزء منها الى العالم العربي مما ادى الى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

*الطفرة النفطية: اما عن النفط فقد وصل سعر البرميل الى مستويات مرتفعة، الامر الذي ادى الى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط وبالاخص الخليجية، فاستمرة هذه الدول جزءا منها في تحسين بنيتها التحتية وجزءا آخر وجهته الى الدول العربية على هيئة الاستثمارات في المجالات السابقة الذكر.[2]

–هذه العوامل مجتمعة سواءا الداخلية منها او الخارجية تضافرة لتوجد بيئة جادبة للاستثمار بشكل افضل حي قبل ، لكن و مع هذه الزيادة في حجم الاستثمارات البينية (60مليار دولار)فانها لاتزال قليلة جدا مقارنة بحجمها في الخارج الذي بلغ اكثر من (1200مليار دولار).

[1] عبد العاطي محمد "أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية "المعرفة ص132

[2] تقرير مناخ استثماري في الدول العربية 2006

المبحث الثالث: واقع المشروعات العربية المشتركة وادائها

ترجع فكرة أهمية اقامةالمشروعات العربية المشتركة الى اوائل الخمسينات حيث جرت بعض المناقشات بين الاقتصاديين والسياسيين العرب حول اهمية ومنافع هذه المشروعات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي والعربي كذلك خلص المؤتمر الثاني للاتحاد الاقتصاديين العرب والذي انتهى في مدينة بغداد خلال فترة(8-13مارس 1969)الا ان المهمة الاقتصادية السياسية امام البلدان العربيةهي تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية السريعة، وهذا يستوجب اساسا اقامة مشروعات عربية مشتركةبالنسبة لحكة التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الاول: تعريف واهمية المشروعات العربية المشتركة

الفرع الاول : تعريف المشروعات العربية

يحدد دليل المشروعات العربية المشتركة، المشروع العربي المشترك لانه المشروع الذي يقوم بين قطرين او اكثر من الاقطار العربية ، يتم توطينه في مجموعة الاقطار تساهم في ادارته بصورة مشتركة يمتد نشاطه الى نطاق الوطن العربي، وينشأ من قبل قطر او اكثر ويتم توطينه في قطر واحد الا انه له منفعة اقتصادية واسعة لاكثر من قطر –والمشروعات المشتركة العربية تصب في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ونأخد صيغتين:

الاولى:مشروعات تتم على اساس المشاركة،والثانية على اساس التعاقد وتعتبر في كل الاحوال وسيلة لتحقيق نوع من التكتامل الجزئي لا يمس الا جزءا من الاقتصاد القومي.

مما يجعل الدول العربية لا تتردد في قبولها و تفضيلها عن السيغ الاخرى من الاتحاد الجمركي او السوق المشتركة وخاصة في المرحلة الاولى من عملية التكامل الاقتصادي، وهي مع انتشارها وتزايدها يمكن ان تساعد على تحقيق المراحل الاخرى في المستقبل ومن ناحية اخرى تعتبر المشروعات العربية المشتركة صيغة مرنة يحقق مصالح كل الاطراف بها، ويمكن ان تتخذ العديد من الصيغ القانونية التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات ،حيث يمكن اقامتها في شكل شركة قابيضة او في صورة مشاركة مباشرة على مستوى العمليات الانتاج او التوزيع او غير ذلك من الاشكال.

ويلاحظ ان الصندوق العربي للانتماء الاقتصادي والاجتماعي ، بالمشروعات العربية المشتركة، كمااكدت التجربة للصندوق ان هدف التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن تحقيقه فقط عن طريق اجراءات تحرير التبادل التجاري وحدها،بسبب القدرات الانتاجية المحدودة لكل بلد عربي وبالتالي لا بد ان يرافق هذه الاجراءات بعد جهد تنموي لتوسيع قاعدة الانتاج وزيادة حجم وانواع السلع المنتجة في الدول العربية لكي تتوافر فرص التبادل التجاري.

ويشير تجربة المشروعات العربية المشتركة الى ان تلك المشروعات تصف من حيث الملكية الى ثلاثة مجموعات:

*مشروعات مؤسسات التمويل القطرية

*مشروعات في اطار المنظمات العربية

*مشروعات خارج اطار المنظمات العربية

الفرع الثاني: اهمية المشروعات العربية المشتركة

تبرز اهمية المشروعات المشتركة ودوافع قيامها في:

*التأثير اجابيا في الهياكل الانتاجية واعادة بنائها بصورة مترابطة

*ازلة الحدود القائمة بين الدول الاطراف المساهمة،من خلال اقامة مناطق التكامل الاقتصادي بغرض الاستغلال الامثل للمواردالاقتصادية المشتركة، وهذه الخاصية التي تنفرد بها المشروعات المشتركة تمكنها من حل المشاكل الحدودية التي تكون في الغالب سببا في التوثر بين الدول النامية في ايامنا هذه وجعلها عامل قوة واتحاد بدل عامل تجزئة و التفرقة.[1]

*القدرة على خلق التشابك فيما بين اقتصاديات الدول الاطراف وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها وبالتالي امكانية التأثير ايجايا في عملية اتخاد القرارات السياسية الجماعية من قبل هذه البلدان مثلما يفعله الاتحاد الاوربي مما يجعلها ادات فعالة لمعاجة مشكلة السيادة التي تتدرع بها الدول النامية بصورة تدريجية باتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي.

*إنها مشروعات ذات احجام اقتصادية قياسية لها القدرة على خلق الموفرات الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة.

وتزداد فعالية المشروعات الشتركة كوسيلة متميزة من الوسائل التكامل الاقتصادي من خلال السمات التي تنفرد بها المشروعات المشتركة والمتمثلة فيما يلي:

1/ لاتمس ابتداء الا جزء من النشاط الاقتصادي او فعاليات الانتاجية معينة لذلك فانها تكون اقل عرضة للمشاكل السياسية او اكثر مرونة في المجال المتفق عليه.

2/ انها اكثر اهمية في حالة البلدان النامية، لان ما تحتاجه اولا ليست اجراءات تحرير التجارة بل اجراءات خلق التجارة اي تطوير الهياكل التجارية.

3/ تمثل المشروعات المشتركة خطوة هامة في سبيل تحرير عوامل الانتاج فيما بين الدول الاعضاء بصورة تدريجية وعملية راسخة طالما انها تؤدي الى توسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية.

4/ انها على العكس الاساليب التجارية في تحقيق التكامل الاقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة لا تتطلب تحرير لكامل التجارة او عوامل الانتاج بل تقتصر عملية التحرير في أفضل الاحوال على المنتجات وعوامل الانتاج الخاصة بهذه المشروعات.

وعليه فان المشروعات المشتركة تعتبر الوسيلة التي تفرض نفسها دوما ايا كانت حدود التكامل لانها الادات الاكثر حسما وواقعية لمعالجة مشكلتي سوء الاستغلال وقلة الانتاج، لذا نجد انها تحتل مركز القلب في عملية التكامل الاقتصادي.

[1] احمد فؤاد مندور "التكتل الاقتصادي العربي

المطلب الثاني: مراحل مشروعات العربية المشتركة

ان الاحداث التي مرت بها الدول العربية ومجموعة العوامل الدافعة لاقامة المشروعات العربية المشتركة ، يجعلنا نشير الى هذه الاخيرة مرة في ثلاث مراحل:

*المرحلة الاولى: يمكن ان نطلق عليها مرحلة البداية الاولى فقط بدأت بفكرة انشاء المشروعات العربية المشتركة مبكرا في الاربعينات، حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده التالية في 1946/04/10 على انشاء شركة المساهمة للاستغلال وشراء الاراضي الفلسطينية وبعدها بعشر سنوات تقرر انشاء شركة "البوناس" العربية من قبل المجلس الاقتصادي العربي في فترة الخمسينيات، وقد نفد في تلك المرحلة حوالي سبع مشروعات حتى عام 1973ومن الواضح ان تلك المرحلة لم يشهد نمو يذكر للمشروعات العربية المشتركة .

*المرحلة الثانيةّ: يمكن ان يطلق عليها مرحلة الانتعاش والنمو والازدهار للمشروعات العربية المشتركة ويمكن ان تشمل فترة من 1973-1989اي ما بعد حرب اكتوبر سنة 1973وما قبل حرب الخليج الثانية مباشرة حيث شهدت فترة السبعينيات بعد اكتوبر بداية الظهور الحقيقي المشروعات العربية المشتركة في اطار المنظمات العربية بصورة فعالة ،اذا أخذت مشروعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجد طريقها للتنفيد الفعلي ، وتمكنت الاقطار العربية المصدرة للبترول من اقامة عدد من المشروعات في قطاع البترول والنقل البحري وبناء وإصلاح السفن والاستثمارات البترولية ، كذلك ظهرت خمس مؤسسات تمويلية في نطاق المبادرات القطرية وفي نفس الوقت محاولات خارج اطار المنظمات العربية اسفرت عن انشاء اعداد اخرى من المشروعات العربية والدولية وذلك من خلال مساهمات القطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط .[1]

وكانت حصيلة التجربة خلال تلك المرحلة وحسب آخر بيانات متاحة عام 1998على النحو الذي يظهره الجدول التالي:

شكل رقم (5): بيان باعداد المشروعات العربية المشتركة ورؤوس الاموال المستثمرة فيها حتى عام 1988

مشروعات مشتركة	العدد	قيمةرأس المال(بآلاف الدولارات)
مشروعات عربية-عربية	391	21379968
مشروعات عربية-دولية	439	14347943
الاجمالي	830	35727911

المصدر:تسمح مسعود برخاوي ،المشروعات العربية المشتركة ،دراسات الوحدة العربية وسلسة الثقافة القومية

ويتضح من الشكل (5)ان عدد تلك المشروعات يصل الى حوالي 830مشروعا برؤوس أموال بلغت حوالي 36مليار دولار وتمثل رؤوس اموال مستثمرة في مشروعات عربية بينية حوالي 60بالمئة من اجمالي رؤوس الاموال المشروعات العربية المشتركة كلها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ذكره ص179

المرحلة الثانية: والتي تبدأ بعد حرب الخليج الثانية اوت1990اي بعد غزو العراق للكويت والتي تميزت بالجمود تقريبا، حيث يبدو انه من تبعات حرب الخليج الثانية عام 1990،العزوف التام عن اقامة المشروعات العربية المشتركة .[1]

وقد بدأ التعاون العربي في المجال المشروعات العربية المشتركة يعود مؤخرا في عام 1996إتخذت توصيات في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للانشاء ثلاث شركات عربية قابضة في مجال التسويق والتعبئة والتغليف والتأجير التمويلي.

والخلاصة ان التعاون الاقتصادية العربي في مجال المشروعات العربية المشتركة، كما انه هو واضح بثلاث مراحل كانت الاولى تمثل البداية والثانية تمثل الانتعاش في حين تميزت التالية بالجمود وتشير الدراسات المختلفة في مجال تقييمها للآثار التكاملية لتلك المشروعات انها لم تكن على مستوى الطموحات العربية وبالتالي لم يكن اداؤها في هذا المجال ذا تأثير واضح في المسيرة التكاملية.

وجانب الكثير منها النجاح لوجود العديد من الاسباب والظروف التي مرت بها الدول العربية ويكفي الاشارة الى واقع تمزق الذي تعيشه الامة العربية بعد حرب الخليج الثانية في عام 1990التي اوقفت التفكير في المشروعات العربية المشتركة أو عمل مشترك أو خطة مشتركة بل وتركت المسألة مفتوحة للقطاع الخاص في اطار البحث عن فرص الاستثمار ومحاولة ترويجها ويبدو ذلك واضحا من اعمال مؤتمرات المستثمرين ورجال أعمال العرب .[2]

وإن كانت نتائج تقويم الاثار التكاملي المشروعات العربية المشتركة فقد اصبحت واقعا ملموسا واتاحت فرص للتعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية،وقد احتوت بعض الملامح الايجابية التي يمكن توسيعها في المستقبل،وعليه تمثل المشروعات العربية المشتركة صورة من صور التعاون الاقتصادي العربي بين الاقطار العربية، وفي ظل الظروف المتاحة،فقد عملت على تحريك الموارد الاقتصادية العربية نحو الاستثمار لاقطار عربية وتعاون المال العربي مع موارد طبيعية والموارد البشرية في أقطار عربية مختلفة وقد اتاحت هذه المشروعات اكتساب الاقطار العربية بخبرات في مجال انشاء المشروعات وتنفيدها وتشغيلها وتدريب العمالة الفنية الماهرة وبالتالي لا بد من ابراز اهمية المشروعات العربية المشتركة لتقوية التعاون الاقتصادي العربي.

وعليه تتلخص التوجيهات المستقبلية المشروعات العربية المشتركة في ضرورة القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لاداءها واعطاء فرصة اكبر للتوسيع قاعدة الملكية فيها اي خوصصة تلك المشروعات وزيادة مساهمة في القطاع الخاص العربي فيها، والاتفاق على توجيهات محددة اتجاه تحولات الاقتصادية العالمية والاقليمية، ومن ناحية أخرى تم اجراء عملية تقوية علاقات المشروعات العربية المشتركة لباقي المنظومة التكاملية ، وربطها باستراتيجية واضحة المعالم مع بداية القرن 21، تقوم على اقامة المشروعات العربية المشتركة على اساس المزايا النسبية والتنافسية لكل قطر وتربط بين اسواق السلع وأسولق عناصر الانتاج مع اقامة مشروعات لاهداف اقتصادية واستراتيجية وسياسية

[1] عبد المطلب عبد الحميد المرجع السابق ذكره ص180

[2] فاروق حسين مخلوف،دراسة استطلاعية حول انشاء شركة عربية قابضة للتأجير التمويلي ،القاهرة 1996/03/03 ص4

واجتماعية لتحقيق الامن القومي العربي، وزيادة معدل النم الاقتصادي والقدرة على المنافسة العالمية وخلق قادة انتاجية لزيادة التبادل التجاري العربي.

المطلب الثالث: تقويم المشروعات العربية المشتركة

تشكل المشروعات العربية المشتركة احدى الصيغ الجزئية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهي تحتل اهمية خاصة نظرا لاتارها الايجابية لان جوهر التكامل الاقتادي بين بلدين او اكثر من الدول النامية يتلخص في نوعين من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الانتاجية بين الاقصاديات دول الاغضاء طبقا لتخطيط انمائي لهده الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها الى تحسن و النمو، وبالتالي تحقيق نموا حقيقي مستمر في تبادل السلع والخدمات وعناصر الانتاج بين دول الاعضاء في دائرة التكامل، ومن خلال هده الفكرة نجد ان المشروع الشترك بين مجموعة من الدول النامية لكي تساهم في عملية التكامل ينبغي ان يؤدي الى حدوث درجة من التشابه العضوي الانتاجي، ومن تم التبادل بين اقتصاديات هده الدول ولتحقيق ذلك ينبغي ان تنشىء المشروعات العربية المشتركة فروع نشاط اقتصادي، يغدي بعضها البعض الاخر عن طريق التكامل الراسي تتابع سلسلة المراحد الانتاج لسلعة معينة او عدة سلع عن تكامل الافقي الذي يمنح لكل دولة عضو تخصصا في انتاج نوع او انواع من السلع والخدمات ويتم تسويقها في اسواق البلدان الاعضاء و بطبيعة الحال مع البلد المظيف لمشروع مشترك.[1]

لهذا نجد ان هذا التهور عن التكامل يتفق مع ما تطمح الى تحقيقه قرارات استراتجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ومع ما قررته من ضرورة التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية لما يتطلبه ذلك من احداث تطوير اساسي في الاقتصاديات العربية وتجسيد الارتباط العضوي الاقتصادي لا سيما الانتاجي منه لذلك نرى ان المشروعات العربية المشتركة يمثل وسيلة هامة لتجميع موارد اقتصادية لهذه الدول بصورة متكاملة لتحقيق منافع اقتصادية وبصورة متكافئة ومنه يمكننا تبيان مبررات الكاملة وراء اقامة المشروعات العربية المشتركة على النحو التالي:

*كبر حجم المشروعات و ضخامة تكاليفها مما يتطلب استتمارات ضخمة من قبل اكثر من طرف كما ان انتاجها الكبير يفرض توفير اسواق اكثر من بلد لامتصاص هذه المنتجات.

*ضرورة اخد بالمشروع المشترك عندما يشكل النشاط الاقتصادي قطاعا اساسيا دا اهمية بالغة في تنمية الدول الاطراف دات العلاقة.

*هناك مشروعات لا يمكن اقمتها اصلا الا بتعاون البلدين او اكثر لان طبيعة نشاط هذه المشروعات تتعدى الحدود الاقليمية مثل مشروعات استغلال ثروات المشتركة.

[1] قدور بوزيدي ، مرجع سابق دكره، ص75-145

*عندما يكون هناك احتمال قيام ازدواجية في الاستتمار اكثر من بلد في نشاط اقتصادي مماثل مما يزيد من صعوبة التكامل في المستقبل ويشكل في دات الوقت اساءة في استخدام الموارد المحدودة.

* انها وسيلة الدول النامية في مواجهة الاثار السلبية لشركات الاحتكارية الدولية والتصدي لتكتلات الراسمالية من جهة وزيادة علاقة التشابه بينها من جهة اخرى.

خلاصـــــــــــــةالفصل التاني:

حتى تستطيع الاستتمارات العربية البينية المساهمة في تقدم المنطقة لابد من التخلص من المعوقات السياسية والاقتصادية والقانونية والادارية وهذا من خلال ما يلي:

- توفير البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة التي تشكل ارضية اساسية والشرط الرئيسي لتشجيع ونمو النشاط الاستتماري العربي.
- توفير الحماية اللازمة للمشاريع الاستتمارية
- إزالة عوائق الميدانية والتشريعية، في ضوء وصلت اليه التجارب التكتلات الاقليمية في هذا المجال وفي اطار ما تمليه التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة .

وبهذا تكون الضمانات القانونية المقدمة من طرف الدول العربية عند توفر مناخ استتماري جيد وملائم كافية ودات فعالية ومحفزة، وتشجع المستتمر العربي على اقامة مشاريعه دون تخوف او تحفظ .

تمهـــــيد:

بعد استعراض اقتصاديات الوطن العربي، تبين لنا ان هذه الاقتصاديات تسم بالتوزيع غير العادل في الامكانيات والموارد، حيث تعرف بعض الدول النفض والبعض الأخر فيض،وبهدف تخطي هذا الأشكال لجأت الدول العربية إلى التجسيد وتطبيق، مفهوم التجمع الإقتصادي، من أجل الإستغلال الأمثل لهذه الموارد وبناء إقتصاد عربي قوى ومنافسة، ولتحقيق هذا التجمع اتبعت الأقطار العربية عدة مداخل ومن بين هذه المداخل المشروعات العربية المشتركة.

المبحث الأول: ترتيبات خاصة بالإستثمار لتحقيق التكامل على مستوى العربي

المطلب الأول: المقومات الغير إقتصادية والإقتصادية للإستثمارات البينية

أولا: المقومات الغير إقتصادية للإستثمارات البينية: التي يمكن أن تجملها في

*وحدة اللغة

* وحدة الجنس والأصل والمنبت

* وحدة التاريخ

* وحدة القيم الروحية

* وحدة جغرافية

* وحدة العادات والتقاليد

ثانيا: المقومات الإقتصادية للاستثمارات البينية

*الموارد الطبيعية الغير مستغلة:يتوفر بالوطن العربي موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة تتمثل في الأراضي الزراعية : يوجد في الوطن العربي أراضي زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن سوى سبعين مليون هكتار، أي بنحو 38بالمئة فقط وهي كافية لو أحسن إستغلالها لأنها تمد الوطن العربي بكل إحتياجتها من االموارد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة .[1]

كما أن توزيع هذه الأراضي القابلة للزراعة تتسم بعدم التوازن بين الدول العربية، فنجد أن معظمها يقع في ست دول وهي على التوالي:المغرب ،السودان،الجزائر،العراق،سوريا، تونس،إضافة إلى سوء إستخدام الأراضي الزراعية في الدول العربية، فمعظمها يرتكز على الزراعة الموسمية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:[2]

	ألآف الهكتارات	النسبة المئوية
الأراضي المزروعة	70,023	100
الأراضي الزراعية المستديمة	7,082	10
الأراضي الزراعية الموسمية	62,941	90
أ- الزراعة المطرية	33,255	53
ب-الزراعة المروية	11,063	18
ج-الزراعة المتروكة نور	18,623	29
المراعي	350,395	25
الغابات	100,499	7,2

[1] إكرام عبد الرحيم " التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي العولمة، والتكتلات الإقلمية البديلة ص101
[2] الأمانة العامة لجماعة الدول العربية، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002

-نلاحظ من إستخدمات الأراضي المزروعة لعام 2001، أن الزراعة المستديمة لاتشكل إلا 10 بالمئة منها حين تتمثل الزراعة الموسمية 90 بالمئة والمنتجة من الزراعة المطرية بنسبة54 بالمئة، المروية بنسبة 18 بالمئة أما الجزء المتبقى والذي يشكل 29,4بالمئة فهي عبارجة عن أراضي متروكة نور وهذا إما لعدم كفاية مياه الري أو من أجل تكتيفها لإستعادة قدرتها الإنتاجية.

المخزون الهائل من النفظ والغاز:

أ-النفط العربي والعائدات النفطية: يتميز الوطن العربي بالوفرة النفطية الموتكزة في عدد من دولة حيث تحتكم 14دولة من أجل 22 دولة عربية على عدة التروة، وتتركز في ثمانية فيها: السعودية،الإمارات،الكويت،قطر،عمان ليبيا،الجزائروالعراق وتشكل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من صادارتها مابين (80بالمئة إلى 90بالمئة من مجموع الصادرات)، ويمتاز النفط العربي الذي ينتشر بالقرب من البِحار أو في المياه الساحلية بسهولة نقله وقربه من الأسواق، فضلا عن إنخفاض تكلفة إستخراجه لإرتفاع الضغط الجوي في الأساس مما يساعد على دفع النفط بصورة ألية، الأمر الذي بالنفط العربي إلى إحتلال مكانة تنافسية مرموقة في الأسواق العالمية .[1]

ب-الغاز الطبيعي:يعتبر الغاز الطبيعي مصدرا هاما من مصادر الطاقة ويأتي في المرتبة الثانية بعد النفط من حيث أهميته في الصناعة الإستخراجية للدول العربية،وقد إستمر إنتاج الغاز الطبيعي في التزايد خلال السنوات الأخيرة سواء على نطاق الدول العربية، أو على الصعيد العالمي ، فقد بلغ الإنتاج العالمي منه عام 2000حوالي 2,97 تريليون مترمكعب بينما كان2,91 تريليون متر مكعب عام 1999،وقد بلغ إنتاج االغاز الطبيعي في الدول العربية عام2000 حوالي 397,2 متر مكعب وبنسبة تصل إلى 12,8بالمئة من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي[2]

-وفي الأخير لابدا من تطوير النظام التكاملي العربي على نحو يعيد توظيف النفط وعائداته بحيث يقوي هذا التكامل ويعزز فاعلية التدفقات والمعوقات المالية. ويجب التأكد على أن البترول والغاز العربي في أهمية تشجيع الأستثماراث، لاسيما البيئية

*الثروات الأخرى بالإضافة إلى ما سبق تحتوي الدول العربية على الثروة الحيوانية والثروة السمكية والثروة المعدينة وغيرها من المصادر الإقتصادية العربية.

-مقومات إقتصادية أخرى:

من خلال ماوردناه ستخلص مقومات إقتصادية أخرى للإستثماراث البينية تتمثل فيما يلي:

*توفر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي وذلك يوفي بشرط عام من شروط الإستثمار الناجح،وهو توفير حد أدنى من الأيدى العاملة لأي مشروع،مع توافر أدنى من المهارات الفنية.

[1] يونس أحمد البطريق مرجع سبق ذكره ص 254
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذركه ص61

*لموقع الوطن العربي أهمية إقتصادية خاصة، حيث تطل معظم دوله على بحار المحيطات العالم وتتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة [1]

* إضافة إلى أهم شيء يشجع الإستثمار العربي البيني المتمثل في إتساع السوق العربية وإتساع هيكل توزيع التجارة مما يؤدي إلى تعاون الدول العربية في تحقيق مثل هذا النوع من المشروعات لقيام إستثمار عربي على أساس تحقيق تكامل عربي ولم لا تكتل عربي وبالخصوص في ظل التحولات الراهنة التي يعيشها العالم اليوم.

* التكاثر المالي: تتوفر بالوطن العربي رؤوس أموال هائلة، لوتم إستدعاؤها من الخارج يمكن أن توجه لاستثمارها فيما بين الدول العربية طبعا، والتي بدورها تسهل عملية التكتل الإقتصادي العربي.

كنتيجة يتضح لنا أن هناك العديد من المقومات التي يتميزها الوطن العربي والتي تدفعه لتكميل مسيرة التكامل الإقتصادي العربي.

المطلب الثاني: المذاخل الي اتبعهتها الأقطار العربية لتحقيق مشروع الكامل العربي

-ولا: مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل حسب هذا المدخل إن تنمية التجارة وتقوية المبادلات بين الأقطار العربية تؤديان إلى تحقيق الهدف المقصود من التجمع الإقتصادي العربي، ولكي تنمو التجارة على النحو المنشود بين هذه الأقطار يجب أن تزال القيود وصورها وسواء أكانت قيود جمركية، أم قيود كمية، أم قيود الرقابة على الطرف الأجنبي وعلى تسديد المدفوعات بالتالي فإن تحرير التجارة التعربية البينية يعد عنصرا ضروريا، ولكن غير كاف لوحده للتكامل الإقتصادي العربي.[2]

كان هذا بالنسبة للجانب النظري، أما بالنسبة للواقع فبيين أن التجارة البينية لاتشكل إلا جزءا يسيرا جدا من إجمالي تجارتها الخارجية كذلك لم تتطور في الإتجاه الصحيح بل على العكس عرفت تراجعا في العشرية الأخيرة وهذا التراجع والضعف التجارة البينية العربية يمكن أن يعزي :

- الطبيعة النفطية للصادرات العربية.
- تقارب مستوى تمنيتها وضعف إنتاجها الصناعي
- جمود جهازها الإنتاجي جعل وارداتها متشابهة.
- كثرة السلع الصناعية والزراعية غير المعنية بتحرير التجارة البينية العربية.
- وجود اتفاقيات للتبادل التجاري الحر التي ابرمتها بعض الدول العربية مع دول أو تكتلات إقليمية أخرى.
- وجود حواجز جمركية،تتمثل في الحواجز الإدراية والكمية .
- عدم وجود ألية لتعويض المنتجين المتضررين من عملية تحرير التجارة.

[1] إجلال راتب ، التعاون والتكامل الإقتصادي العربي ص49
[2] محمد لبيب شقيرا مرجع سابق ذكره ص336

وفي الواقع أن اتباع الأقطار العربية لهذها المداخل على المستوى الجماعي في بداية الخمسينيات جاء تحت تأثير عوامل :

أ)فمن ناحية كان ذلك إستمرار لفلسفة الأتفاقيات التجارية نفسها التي كانت تعقدها هذه البلدان في مابينها في العالم في الفترة مابين الحربين (الأولى والثانية)[1]

ب)ومن ناحية ثانية، فقد تأثرت البلدان العربية في إتباعها لهذا المدخل بالفكر النظري الذي كان سائدا في العالم الغربي، بخصوص موضوع التكامل الإقتصادي في فترة الخمسينيات

أخدت البلدان العربية بهذا المدخل التبادلي للتكامل على المستوى الجماعي بمقتضى إتفاقيات وقرارات أبرمت وصدرت على فترات متباعدة ندكر منها [2]

- إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة تزانزيت 1953
- قرار السوق العربية المشتركة1964
- إتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية 1981
- إتفاقية منطقة التجارة الحرة الهربية الكبرى1998

وعموما فإن المدخل التبادلي المعتمد لم يؤتي كله ولم يمكنه أن يسجل أداة فعالة للتكامل الإقتصادي العربي،فإقامة منطقة التجارة الحرة عربية ضروري ولكنه غير كافي ولايمكن أن يمهد السبيل للوصول إلى الهدف أكثر أهمية وهو وحدة إقتصادية عربية.

ثانيا: مدخل تشجيع إنتقال رؤوس أموال وتسهيله ويكون ذلك عن طريق إزالة القيود على روؤس الأموال بين البلاد العربية وعن طريق تهيئة المناخ الملائمة الذي يؤدي إلى مساهمة الأموال التابعة لبعض البلدان العربية في تمويل الإستثماراث في البلدان عربية آخرى.

كما يستبد هذا المذخل إلى أن قابلية وحرية إنتقال عناصر الأنتاج (بما فيها عناصر رأس المال) بين مجموعة الأقطار تؤدي إلى توزيع هذه العناصر وتوطينها بين هذه الأقطار بما يحقق أكبر قدر ممكن من الكافئة الإقتصادية.

على إعتبار أن عنصر رأس المال يعد أحجد المحاور اللازمة لتحيق التكامل الإقتصادي العربي، فلقد تبلور هذا الإهتمام بتعدد الإتفاقيات الخاصة بنتظيم رورس الأموال فنجد:

- إتفاقية إنتقال رؤوس الأموال العربية لعام 1953 المعدلة عام 1956
- إتفاقية الوحدة الإقتصادية بين دول الجامعة العربية عام 1957
- إتفاقية الصندوق العربي للإنتماء الإقتصادي والإجتماعي 1968

[1] محمد لبيب شقيرا، مرجع سبق ذكره ص417

[2] محمد قويدري ، محمد فرحي ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصاد العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة الغربية الأوروبية ص7

- إتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية، وإنتقالها بين البلدان العربية 1970
- إتفاقية المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 1974
- الإتفاقية الموحدة للإستثمار رؤوس أموال عربية عام 1980
- إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات وإنتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية 2000

وعند الإطلاع على الإتفاقيات نجد أنها بدأت بسيطة، تقتصر على مجرد تقرير مبدأ عرقلة الحكومات العربية للإنتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية، ثم تطورت بحيث أصبحت تتجه أكثر فأكثر نحو الأتفاق على جوانب وتفصيلات عديدة تهتم في إيجاد الجو الملائم لتشجيع هذا الإنتقال وخلقه.

ثالثا: مدخل الإنتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.

وإذا كان تشجيع إنتقال رؤوس الأموال البلاد العربية يمثل صورة من صور وتشجيع إنتقال أحد عناصر الإنتاج بين هذه البلاد، فإننا لانجد إتفاقات مماثلة على المستوى الجماعي لتشجيع أنتقال عنصر العمل فيهما بينها فما زال إنتقال العمال بين الأقطار العربية يخضع للقوانين الداخلية للأقطار المرسلة وللأقطار المستقبيلةلهم، أو لبعض الأتفاقات الثنائية بين عدد من البلدان العربية .

إن إنتقال الأعمال العربية البينية يعد مؤشراً إيجابيا آخر على التكامل الإقتصادي العربي رغم إنخفاض معدلاته في السنوات القليلة الماضية عمّا كان عليه، فعنى عن القول أن أسواق العمل في دول الخليج العربي مازالت توفر ألاف من فرص العمل، الأمر الذي أسهم بشكل أيجابي في تقليص حالات البطالة والفقر في الدول العربية ذات العمالة الفائضة، وفي المقابل أسهمت العمالة العربية بشكل إيجابي في جميع جوانب العملية التنموية في دول المستقبلية لهذه العمالة.

ومن هنا يمكن القول مدخلا فرّض نفسه في صورة تلقائية على عملية تجميع الأقتصاد العربي وما يرتبط بها من إنعكاسات تكاملية على إقتصاد البلدان العربية، وهو مدخل تنقل القوى العاملة العربية داخل الوطن العربي وكونه قد فرّض نفسه عى نحو تلقائي هذا لايعني أن يستعبد من مداخل التجمع الإقتصاد العربي .

المبحث الثاني: افاق التحقيق التكامل عن طريق الاستثمار البيني

المطلب الاول: التحسين المتواصل لمناخ الاستثمار في الدول العربية

اولا: تحسين المناخ الاستثمار لتحقيق التكامل:

في عام 1999 بدأ البنك الدولي باعداد تقاريره اعتماد على نتائج مسوحات مناخ الاستثمار التي شملت 26 الف شركة في 53 دولة نامية (من بينها دولتين عربيتين هما الجزائر والمغرب)، اضافة الى بيانات والمؤشرات الخاصة بقاعدة بئة اداء الاعمال الى عام 2003 وضمت 130 دولة (من بينها 13 دولة عربية تشمل الاردن الامارات تونس الجزائر السعودية سوريا سلطنة عمان الكويت لبنان مصر المغرب موريتانيا اليمن).

وتتمحور دراستنا حول التاكيد عى ان التحقيق التكامل وبالاخص التكامل الاقتصادي العربي ، نجد تحسين مناخ الاستثمار ليس بهدف جدب تدفقات الاستثمار العربي المباشر، بل لتحسين البيئة الكلية لسياسة، وازالة المعوقات، وتخفيض تكلفة اداء الاعمال وتسهيل اجراءات، واستكمال الاطر تشريعية وتنطيمية واجرائية اللازمة وتنسيق مع الهيئات القطرية المعنية بتشجيع الاستثمار.

ويتطلب ذلك بدوره الالتزام، على اعلى مستوى في الدولة، لتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار لتعزيز التقة وتاكيد مصداقية الجهود المبدولة وتفعيل دور لمؤسسات القطاع الخاص لكافة احجامها لتقوية اسس عملية التكامل.

تانيا: تاثير العناصر الداخلية والخارجية في مناخ الاستثمار:

ان مناخ الاستثمار بمجمله، تتكون من عدة عوامل تتاثر بعناصر خارجية، تشمل الموقع الجغرافي، والتروة الطبيعية لقطر ومناخه، وعدد سكانه الذي حجم السوق فيه، والدوقالاستهلاكي المحلي، وهذه عناصر تصعب السيطرة عليها مباشرة، ومجموعة من عناصر الداخلية التي تربط بوضع السياسات الحكومية ونوعية اجزاءات، التي تعتبر العنصر الاساسي لتحديد مدى ملائمة المناخ الاستثمار وهذا يمكن التحكم بها من خلال التزام الدول بافضل الممارسات.

ومن هنا كانت المسؤلية القطرية المباشرة للحكومات لخلق منافع الاستثمار ملائم لتعزيز التنافسية وازالة المعيقات التي تؤثر على الاستثمار الخاص لجهة التكلفة.

المخاطرة المتعلقة بتخبط السياسات وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضعف الثقة في النضام القضائي ، وغموض تفسير القوانين واللوائح، وبدورها تحدد هذه العناصر مدى جادبية الفرؤص الاستثمارية المتاحة في القطر المضيف ويؤدي ارتفاع حجم هذه الاستثمارات ومكتسبات الانتاجية المتحققة الى تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي يكون كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دولتين او اكثر.

وتجدر الاشارة الى ان الاختلاف في العناصر المذكورة سابقا، يحدد مدى التباين في المناخ الاستثماري بين الدول، وكذلك جهويا داخل الدول الواحدة.

وينعكس ذلك على اختلاف درجة التأثير مؤسسات القطاع الخاص لتكلفة اداء الاعمال خدمات البنيى التحتية ، وكدلك التكاليف الناجمة عن تطبيق اللوائح التنظيمية واجراء المعاملات الادارية ،وهي تكايف قد تصل بمجملها الى ثلاثة اضعاف الضرائب التي تدفعها الشركات ، والقدرة على حصول التمويل ،وحماية حقوق الملكية ،والعدالة في تطبيق القوانين.

ثالثا:معايير مناخ الاستثمار :

ان تحسين مناخ الاستثمار عملية مستمرة تهدف الى:

- تعديل وصقل السياسات على نطاق واسع
- تحديد الاولويات في ضوء الاهداف الوطنية وفق اهميتها النسبية

- العمل على ازالة المعيقات الناجمة عن الاختلالات الخاصة بتشويهات السوق
- اشراك اصحاب المصلحة الحقيقية في عملية الاصلاح
- ايجاد مؤسسات المختصة بالمحافضة على مراقبة وتقييم التقدم في عملية الاصلاح ووضع الآليات للتشاور مع اصحاب المصلحة
- تحقيق التنسيق والتعاون البناء مع القطاع الخاص

كنتيجة فان تحسين مناخ الاستثمار يؤدي بدوره الى تدعيم ثقة المستثمر بجدية اصلاحات الحكومة،وبالتالي جلبه واقناعه بالاستثمار في الدولة المضيفة.

ومن هنا يخلق الاستثمار البيني او بالاحرا القرار الاستثماري للمؤسسات الاجنبية في الدولة المضيفة، ونخص بالذكر المؤسسات العربية ، مما يخلق جو من التعاون البيني ، ولما لا التكامل الاقتصادي العربي ،بعيدا عن غموض السياسات وتعقيد الاجراءات وعشوائية تطبيق اللوائح التنفيدية وضعف حقوق الملكية وتفشي الفساد والجريمة والاخلال بتنفيد العقود.

رابعا : قاعدة اداء الاعمال حسب مكونات البيئة:

نشير الى انه تم رصد آراء الشركات من المدراء والمحاسبين والمحامين من واقع تجربتهم المباشرة في القطر المضيف للاستثمار لجهة 07محاور رئيسية ،غطت 53متغير حسب مسوحات مناخ الاستثمار التي اجريت في اوساط العينة المختارة .

قام البنك الدولي باعداد قاعدة لبيئة اداء الاعمال عام 2005، لتكون اداة تحليلة مختلفة لمقارنة اجراءات الدول في بيئة اداء الاعمال ،يدخل بها سبعة محاور رئيسية تتضمن 24 عنصرا ، ومن خلالها يتم توضيح نوعية المكونات التي تقيس بيئة الاعمال كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7)نوعية المكونات التي تقاس بيئة اداء الاعمال حسب البنك الدولي عام 2005

محاور قاعدة اداء الاعمال	العنـــــــــــــــاصر
1-تأسيس الكيان القانوني لبيئة الاعمال في قطر	عدد الاجراءات، المدة الزمنية(يوم عمل) ، الكلفة ،انجاز الاجراءات (كنسبة من معدل الدخل الفردي)، الحد الادنى لرأس المال (كنسبة من المعدل الفرد)
2-قانون العمل	مؤشر صعوبة التوطين،مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل ، مؤشر صرامة التوضيف ، كلفة الفصل من العمل(عدد اسابيع المدفوعة)
3-تسجيل العقار	عدد الاجراءات ، المدة الزمنية (يوم عمل) ، الكلفة (كنسبة من قية العقار الفرد)
4-الحصول على الائتمان	كلفة الحصول على ضمان للحصول على قرض(كنسبة من معدل الدخل الفردي)، مؤسسة حقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، نطاق تغطية السجل الحكومي للمومات الائتمان (عدد المقرضين لكل 1000 شخص)، نطاق تغطية مكاتب خاصة بمعلومات الائتمان (عدد القترضين لكل 1000 شخص).
5-حماية المستثمر	مؤشر الافصاح ويتضمن معلومات بشان اوضاع الخاصة من المستتمري الملكية الغير المباشرة، تحديد المسفيد من الملكية، حقوق تصويت المساهمين، تقارير المدققي حسابات المرفوعة الى اعضاء الادارة، الاستعانة بمدققين محايدين، دى توافر المعلومات عن الملكية والبيانات المالية للمستتمرين الحالين او محتملين.
6- إنقاد العقود	عدد الاجراءات مند رفع الدعوة حتى نهايتها، المدة الزمنية(يوم العمل)، كلفة المقاضاة واتعاب المحامي(كنسبة من يمة ديون الشركة%)
7-إفلاس الشركة	مدة التصفية(عدد السنوات)، الكلفة (كنسبة من قيمة الاصول%)، مبلغ الاسترداد

المصدر: ضمان الاستثمار ، نشره فصلية على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

المطلب الثاني: الاستثمارات العربية البينيةوالتكامل

يعتبر الاستتمار العربي البيني، وخاصتا في المجالات الانتاجية، من ابرز المجالات الحيوية واهمية في اطار التكامل العربي لانه يسهل من تحقيقه وكذلك يقوى من قواصر العلاقات بين الاقطار العربية، نظرا لانه يرتبط بتلبية حاجة اساسية في الدول العربية والمتمثلة باقامة القاعدة الانتاجية وتوسيعها.

اولا: من "تحرير التجارة " الى " الاستتمارات العربية المشتركة".

يقول ذ.عبد العال الصعبان: "ان العمل العربي يشهد موضاتّ: كان بعض المتحدثين عن التكامل الاقتصادي العربي في الخمسينات من انصار حرية التجارة، واستطاعت هذه المدرسة ان تفرض على جميع المتعلمين العرب ان التكامل هو في تحرير التجارة، تم انتهى دور التجاريين وجاء دور الصناعيين، واذا بتخطيط كله يقوم على الهندسة والصناعة، ولا امل للعرب الا بالصناعة والدور الان هو دور الماليين، وهو انه لا يمكن ان يتم امر الا بالتمويل وبالمشروعات المشتركة"

في عام 1974 عقدت في القاهرة (ندوة المشروعات العربية المشتركة) التي نضمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المعهد العربي لتخطيط بالكويت وعهد تخطيط القومي القاهرة.

لقد افتتحت هذه الندوة بالتساؤل: "اليست اقامة المشروعات العربية المشتركة رغم كل ما قد يبدو من تواضع، اكثر تحقيقا للغرض النهائي من التكامل الاقتصادي في ظل الظروف الحالية للاقتصادي العربي من اية اجراءات تهدف الى تحرير التجارة بين الدول العربية؟ ".

كان التبرير الاساسي بوضع المشروعات المشتركة كبديل وليس كمكمل لتحرير التجارة، والذي يتكرر كثيرا هو ان المشكلة التي تواجه تحقيق التكامل الاقتصادي جدي بين البلدان العربية ليست هي في الاساس مشكلة قصور في الطلب وتضيق السوق وانما هي مشكلة انخفاض مرونة العرض وقلة الانتاج وقلة تنوعه، واتجاه الانتاج وجهة تتفق مع اتجاه التجارة الى البلاد الصناعية االمتقدمة، استراد، والتصدير، ليس ازالة العوائق الجمركية امام انتقال الصادرات الصناعية بين بلد العربي واخر بقدر ما هي اقامة الصناعات الغير المجودة اصلا.

فادا نمو كان نمو الشركات الدولية لا يحدث عفويا بل يحتاج الى رعاية والتشجيع ومده بالحوافز في اقتصاد المتقدم كالاقتصاد الاوربي، افلا تكون المشروعات المشتركة بين الدول العربية اكثر حاجة الى التدخل الاجابي لرعايتها وتشجيها؟.

قد يبدو لاول وهلة ان مثل هذا الراي يعتمد على اساس منطقية واضحة ولكن المشكلة لدى البعض الذين تحمسو له هي وضعهم لتحرير التجارة والمشروعات المشتركة في موضع التضاد.[1]

ففي محاولة اخرى لفلسفة التحول عن هدف تحرير التجارة بين البلدان العربية الى هذه المشروعات المشتركة، جاءت بعد حوالي 10 سنوات في ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد مشروعات العربية المشتركة" نقرا ما يلي:" ان ربط مفهوم التكامل بطابع التسويقي الذي يراد الحاقه بالعمل العربي المشترك، يفترض التخلي المسبق عن ربطه بمجهول تنموي الذي يتمثل في المهمة الاساسية التي يجب التوجه للاطلاع بها.

ذلك ان اعطاء الاولوية التكامل التجاري في الاطار هذا المنظور فالوضعية الحالية للاقتصاديات العربية، يؤدي الى تغلب عناصر السكونية في تحليل الواقع الاقتصادي في طرح اشكالية العلاقات بين الكيانات العربية، وهو يساهم

[1] ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد مشروعات العربية المشتركة التي نظمها الصندوق العربي للانتماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي لتخطيط ، الكويت 5-7 مارس 1998 ص136

بالتالي في تهميش العناصر الحركية التي تبرز مدا جدالية الارتباط بين المسلسل التنمية ومسلسل تنفيد غن مشروع قومي وحدوي".

ان طرح التكامل الحركي كبديل التكامل السكوني، مع ابراز دور المشروعات المشتركة في تحقيق البديل، يفترض تجاوز المنظور السوق العربية المشتركة، ذلك ان المنظور يعتمد على الافق التسويقي الضيق غير الملائم بالنظر بالمقتضيات التنمية الحقيقية.

ان مفهوم السوق المشتركة يستنبع اقتصاد العمل الوحدي على تحرير المبادلات التجارية وازالة العوائق الجمروكية وتكوين مناطق تجارية موحدة ازاء الخارج، وفي الوقت نفسه تقتضي تهميش التنموي.[1]

يتجلى لنا مما سبق ان الفكر العربي قدرة على فلسفة ما يشاء بلغة اكادمية رفيعة ، ضاربا عرض الحائط للحقائق الجوهرية، فتحريير التجارة وفتح الحدود بين اقتصاديات الدول يصبح الحاقا لطابع التسويقي بتكامل الاقتصادي. وكأن التكامل الاقتصادي هو مجرد"عملية عاطفية".. وهذا الطابق التسويقي يفترض التخلي عن المجهود التنموي "تم ان هذا الطابع التجاري يعني تقليد او عناصر السكونية وتهميش العناصر الحركية في تنفيد المشروع القومي الوحدوي" فتحرير التجارة الذي يستطيع مضاعفة التبادل بين الاقطار العربية اكثر من مرة في سنة واحدة (تضاعف التبادل التجاري بين سوريا ومصر خلال السنة الاولى بالوحدة اكثر من ست اضعاف).

تانيا: الاهتمام نتنمية الاستثمار العربية البينية:

لقد بدا اهتمام المشترك لدول العربية بتنمية الاستثمارات العربية البينية مند فترة السبعينيات حتث تم انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستتماري في عام 1975 والتي تهدف تشجيع انتقال رؤوس اموال العربية عبر الدول وكذلك ممارسة اوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار واوضاعه في الدول العربية، كذلك فان الصناديق الائتمانية العربية اسهمت في توفير التمويل الميسر، فقد تمكنت بفضل رؤوس اموالها من مساندة الجهود الانتمانية الاقتصادية والاجتماعية في عد كبير من الدول العربية

واستطاعت تعزيز القطاعات انتاجية وتطوير القطاعات البينية الاساسية والتي كانت تعاني في مجموعها من القصور على المستوى العربي، يتجسد في محدودية شبكات النقل الطاقة الكهربائية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، ولعل اهم ما يميز هذه المؤسسات هو رسملتها بصورة تسمح لها بالقيام بالعمل المنوط بها بشكل فعال، بحيث لا تتوقف برامج عملها على ميزانيات شتوية تساهم بها الدول وتكون مواردها بالتالي عرضة لتدبدب من عام لاخر نتيجة لعدم تسديد بعض الدول لنصيبها في هذه الميزانيات.

كما تتميز قروض هذه الصناديق بشروط مالية ميسرة، تتمثل في انخفاظ سعر الفائدة وطول فترة السماح والسداد.

ثالثا: استراتجية التكامل الاقتصادي العربي:

[1] فتح الله ولعلو "التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة (ورقة قدمت الى ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات المشتركة) ص134

اقر مجلس الوحدة في عام 2001 استراتجية التكامل الاقتصادي العربي، والتي تهدف الى تنفيد عدد من الانشطة والبرامج من ضمنها استكمال منطقة التجارة العربية الحرة، واقامة اتحاد جمركي عربي واقامة منطقة استثمارية عربية، ومنطقة تكنولوجية عربية ويقوم مجلس الاقتصادية العربية تشكيل لجنة من رؤساء اجهزة الاستثمار لشهر على اجراء دراسات واعدد مقترحات تشمل برامج: ا

- التنسيق والتسيير: والذي يستهدف نسيق التشريعات الوطنية مما يزيد من تنافسية الوطن.
- التعريف والتوريح: الذي يعرف المستثمرين العرب والاجانب بفرص الاستثمارات المتاحة في الدول العضاء وبما توفره من مزايا تجعلها مقصدا موحدا.
- التحرير الاستثماري: ويتم بموجبه تنسيق الخطوات فتح نطم الاستثمارات في الدول الاعضاء ووضع القواعد ازالة القيود على الاستتمار في مختلف مصادره.
- ضمان الاستثمار وتسوية منازاعاته: ويتضمن هذا البرنامج القواعد التي تؤمن مستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستتمار في الدول العربية وفقا لبرامج السابقة ويتم في هذا السياق اقرار مشروع اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة عن تنفيد برامج المنطقة الاستتمارية العربية.
- تكامل الاسواق المالية العربية: وضع صندوق النقد العربي هذه النشاط ضمن المرحلة الاولى لتكامل النقدي العربي ويتولى المجلس الوحدة العربية الاقتصادية التعاون مع صندوق في هذه المجال بما يتفق مع اهداف منطقة الاستثمار العربية وبرامجها ويراعي ذلك وضع ضوابظ تحد من شدة التقلب في حركة رؤوس الاموال وتحمي الدول الاطراف من الازمات المترتبة عليها.

المطلب الثالث: التعاون العربي في مجال الاستثمار :

في اطار التحقيق التكامل العربي، يجرى توسيع رقعة التعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار الاجنبي وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص العربي، وكذلك ترويج الاستتمارات عن طريق بنوك.

اولا: تفعيل درو قطاع الخاص:

تشير تجربة التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمار المباشر العربي البيني الى ان تدفق الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية كان ضعيفا بالمقارنة في حجم الاستثمار العربي خارج المنطقة العربية حيث يتم توضيف حوالي 900 مليار دولار من الاستثماراتت العربية في اسيا وامريكا واروبا وغيرها من البلدان المتقدمة والنامية من غير عربية.[1]

ومن ناحية اخرى تشير بعض المؤشرات التجربة العربية في الاستثمارات العربية البينية اى ان تدفق تلك الاستتمارات كا ضعيفا وذلك ما يبرزه الجدول التالي:

[1] Claude Nehmé, **stratégies et Techniques Internationales**, Ed: Organisation, Paris, 1992, P87, 88.

جدول رقم 8 الاستثمارات العربية المباشرة حسب الدول العربية المضيفة الاكثر اهمية (1987-1989)

بالمليون دولار

الدول المضيفة	1987	1988	1989
الاردن	41.7	6.8	8.4
الامارات	26.00	15.6	21.7
البحرين	36.7	3.4	14.2
تونس	15.00	41.6	-
السعودية	0.4	11.4	92.6
سودان	41.8	-	0.07
سوريا	6.8	1.8	-
الكويت	6.4	7.1	15.2
مصر	31.7	51.9	77.8
المغرب	18.2	38.9	8.4
دول اخرى	3.0	54.9	19.3
المجموع الكلي	227.6	232.4	258.4

المصدر: مؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعامين 1988-1989

ويتضح من الجدول مدى التدفق الضعيف للاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة العربية حيث لم يزد عن 258.4 مليون دولار عام 1989 ومع تواضع الحجم الاجمالي للاستثمارات العربية البينية، يلاحظ اتجاها مثيرا لانتباه وهو استقطاب الدول الغنية مثل السعودية والكويت وكذلك الامارات و البحرين لاستثمارات العربية البينية مع انخفاض نصيب دول الفقيرة دات العجز في المدخرات والاستثمارات مثل الاردن وتونس والمغرب وسوريا والسودان.

قد يرجع هذا الاتجاه الى نجاح سياسات تشجيع الاستثمار فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي وتحسن مناخ الاستثمار في تلك الدول، ووجود حوافز سخية للاستثمار بها.

تانيا: ترويج الاستثمار عن طريق بنوك الاستثمار:

ان اول ما يرد الى الدهن فيما الاستثمار بي الدول العربية، هوضعف حجمه بصورة مطلقة، مقارنة بمجوع حجم الاستثمارات للدول العربية مع الخارج، ومع ذلك فقد تاخرت البنوك العربية في القيام بدورها في تمويل الاستثمارات العربية البينية نظرا لعدم جود علاقات مباشرة بينها في البداية.

نضيف الى عامل محدودية الاستثمارات العربية البينية بصفته مقياسا لدور المتواضع الذي تلعبة البنوك العربية في هذا المجال وجود معوقات اخرى اهمها انغلاق الحدود القطرية امام البنوك العربية كما هو معروف فان هدا الانطلاق بدل مع عمليات التاميم وامتد الى البلدان العربية الذي ظهر القطاع البنكي متاخرا بصورة نسبية ع في البلدان الاخرى فمثلا كانت البنوك العربية موجودة في مصر وسوريا والعراق وغيرها وذلك قبل التاميم.

وابرز هذا الوجود عن طريق عن طريق التفرغ البنكي، وذلك عندما باشرت البنوك عربية بفتح فروع لها في بلدان عربية اخرى وتاسيس بنوك قطرية وطنية او مشتركة في البلد العربي المجارو، تم انطلاق منه للتفرغ خارجا ومثالا عو ذلك الاعطاء صورة عن سابقة الانتشار البنكي العربي البيني "البنك العربي البيني" حيث كان رائد في هذا المجال ولعله اول من لعب دورا فعالا في دعم مشروع التكامل.

اما في البلدان التي لم تحدث فيها تاميمات، فان قوانينها حصرت العمل البنكي ببنوك تؤسس محليا وبراسمال محلي سواء بصورة كاملة، كما هو الحال في البلدان الخليجية، او بالمشاركة مع رؤوس اموال محلية عامة او خاصة.

وفي كلتا الحالتين لعب هذا الانغلاق البنكي في الاقتصاد العربي، دورا لبيا كبيرا في التكامل الاقتصادي العربي، لان البنوك هي البنوك اكثر المؤسسات مساهمة في التعاون بين البلدان،ثم تدريجيا في تكاملها خصوصا عندما تتجاوز نشاطاتها التمويل التجاري وتمتد الى التمويل الراسمالي والى الاستثمار المباشر وغير المباشر في خلق طلقات انتاجية جيدة او توسيع القائم منها.

ونظرا لايماننا باهمية هذا الدور الذي يمكن ان تلعبه البنوك العربية فاننا نقدم فيما يلي صورة عملية والذي يمكن تسميته بترويج الاستثمارات في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي ونوجزه فيما يلي:

*ان اكثر ما يعيق عملية الاستثمار بصورة عامة، هو عدم التعرف على الفرصة الاستثمارية متاحة بديل أن معظم التجارب الدول النامية تشير الى ان عملية التنمية تبدأفي اكبر الحالات، باعداد قائمة مشتريات تحتوي على المشاريع التي تلبي الحاجات المباشرة في مختلف القطاعات مثل انشاء مصانع السكر الاسمنت...الخ مما يمكن تشبيهه بالبنية التحتية للاحتياجات الآنية لبلد ما.

*اما بالنسبة للفرد فان هذه المهمة لا تقل صعوبة فضلا عن مخاطر الاخطاء قي التقدير والحسابات ولهذا فان بنوك الاستثمار في الدول النامية تأخذ على عاتقها دور المروج للاستثمار باستعمال قدراتها الذاتية والخارجية للتعرف على فرص الاستثمار ودراستها ثم الترويج لها عن طريق تشكيل نواة مستثمرين مؤسسين ثم طرح المشروع الاكتتاب عام ، وهكذا حتى اخراجه الى حيز الوجود:[1]

*ان هذا الدور يتخذ اهمية خاصة بالنسبة للمشاريع الداعمة للتكامل الاقتصادي وخصوصا من حيث حسن انتقائها لطابع التصنيع التكميلي، الذي ينفي الزدواجية مع مشروع مماثل في اي قطر عربي آخر تفاديا للانتاج سلع تفوق طاقة استيعاب السوق العربية، ويزيد من اهمية هذا الدور ان تسعا بوك الاستثمار الى الترويج المشروع

[1] طاهر كنغان وآخرون "التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل" (البنك العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار فارس للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الاولى 2001)ص236.

بين المساهمين من عدة دول عربية يعرف النظر عن مواغقعهم او ان يكونوا من النوع القادر على التوزيع مراكزه الانتاجية في عدة اقطار عربية.

خلاصـــــــــــــــــة الفصل الثالث:

ان التكامل الاقتصادي العربي، يشغل اهتمام كبيرا لذى الدول العربية ، الا ان كل ما تحقق من خطوات ثم الاعلان عنها في صخب، ثم التراجع عنها ايضا ولاكن في صمت فهاهو العالم يتغير ويتحرك للامام بينما الدول العربية لا تزال تبحث عن عقد قيمة من عدمها، وتبقى مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية متعثرة لاسباب كثيرة، ونخص بالذكر مجالات تهيئة مناخ الاستثمار اكثر جدبا وتشجيعا لرؤوس الاموال العربية وتفعيل العمل الفعلي باتجاه التكامل الاقتصادي بين الدول، ووضع الاهداف القومية قبل الاهداف المحلية.

وحتى تساهم الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لا بد من القيام بترتيبات خاصة بالاستثمار من خلال اهتمام بتنمية استثمارات عن طريق تبني استراتيجية جيدة للتكامل، بتفعيل دور القطاع الخاص العربي وترويج الاستثمارات عن طريق بنوك الاستثمار العربية في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي.

الخـــــــــــــاتمة:

إن العملية الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل التي تحد من حركة انسياب الاموال العربية للاستثمار في هذه الدول، ويعود ذلك الى مجموعة من المعوقات من بينها اختلال هيكلية خارجية وأخرى قطرية مقترنة بضعف القاعدة الانتاجية العربية التي تحمل درجة اعتمادية واسعة على الخارج.
وتبرز أهمية تلك الاستثمارت وضرورة تدعيمها كلما توثرت اعلاقات العربية الغربية لان معظم الاستثمارات الموجودة في الدول العربية منبعها من الدول الاجنبية، لا ننفي الموجهودات التي قامت بها الدول العربية لتشجيع وتحفيز الاستثمارات العربية البينية اذ شهدت تدفقا ايجابيا خلال السنوات الاخيرة، لكنها تبقى بعيدة عن تحقيقها للتكامل، ويعود ذلك الى وجود تحديات صعبة أمام ما يحدث في العالم من تكتلات.
ولهذا على الدول العربية ان تعي دروس الماضي وتجارب الدول التي سبقتها من مشروعات الوحدة والتكاملات الاقتصادية العملاقة، والتي أثبتت نجاحا متميزا ومكاسب تعجز الدول وهي منفردة على تحقيقها.

من خلال دراستنا للموضوع، توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ إن الدول العربية قطعت شوطا في وضع التشريعات وقوانين تحث وتحفز المستثمر، سواء العربي او الاجنبي، عن قيام الاستثمار في الدول المضيفة.
- ✓ أن مناخ الاستثمار غير ملائم فيما بين الدول العربية يشكل إعاقة في تفعيل هذا الاستثمار وقد تبث ذلك من خلال الاحصاءات المقدمة في البحث.
- ✓ إن تفعيل واصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار يساهم في احياء مشروعات التكامل الاقتصادي.
- ✓ ومن خلال النتائج السابقة يتضح لنا جليا انه فعلا للاستثمارات العربية البينية هي عبارة عن اداة لتكامل.
- ✓ إن اخفاق المسيرة التكاملية للدول العربية كانت بسبب جملة من العوامل الداخلية والخارجية، من أهمها تزايد النزعة القطرية والتشبتية للسيادة وغياب الديمقراطية، إضافة إلى تقلب السياسة العربية وتنافس الاقتصاديات العربية فيما بينها، لذلك نفترض وضع المصالح الفردية جانبا ورسم خطة شاملة ومتكاملة، مستغلين بذلك مزايا كل بلد لتغطية ضعف البلدان الاخرى.

بعد الدراسة التي قمنا بها النتائج المتوصل اليها نقترح مجموعة من التوصيات:

- ✓ لابد من التفكير جديا والبحث في امكانية توفير الشروط الضرورية للاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية العربية وامكانية الحصول على التكنولوجية المناسبة بأقل الاسعار قصد التخفيض من تكاليف الانتاج واحداث تحسين في النوعية.

- ✓ تشجيع الابتكار والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة للبحث والتطوير وإقامة المشروعات في القطاعات الخدمية والانتاجية دات القيمة المضافة العالية.
- ✓ التصدي الحاسم لمشكلات المعوقة للاستثمار وإزالتها أمام الاستثمار العربي.
- ✓ تاسيس الية فاعلة لتسوية منازعات الاقتصادية بين المستثمرين.
- ✓ استحداث وكالات تصنيف عربية للاستثمارات، ووضع المعايير القياسية الاقليمية لتجنب أثر دوافع السياسية في تصنيف مخاظر الاستثمار في البلدان العربية.

وأخيرا إن التكامل الاقتصادي هو دو طبيعة اقتصادية وسياسية لذلك ينبغي أن تتوفر الارادة السياسة لدي حكومات الدول العربية لسير بخطوات التكامل نحو الاهداف المنشودة .

قائمة المراجع:

***الكتب باللغة العربية:**

1. **عبد المطلب عبد الحميد " السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل.**
2. **"حسين عمر " الاقتصاد والعولمة دار الكتاب الحديث.**
3. **محمد لبيب سقيق"الوحدة الإقتصادية العربية "تجاربها وتوقعاتها مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت.**
4. **سامي عقيقي"تكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق".**
5. **لطفي علي ،"رؤوس أموال العربية ،وإمكانية التكامل الإقتصادي العربي.**
6. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير قطاع رالزراعي والثروة الحيوانية .**
7. **الجوزي فتيحة منطقة تجارة الحرة العربية كمدخل التكامل الاقتصادي في ظل العولمة، رسالة ماجستر عقود ومالية، جامعة الجزائر2006.**
8. **عبد الحميد رشيد عبد الوهاب، الدور التكاملي لمشروعات العربية المشتركة الطموحات والاداء، كاطمة لنشر والتوزيع، جامعة القاهرة 1985.**
9. **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المشتركة استراتجية التكامل العربي.**
10. **كراون (ابراهيم) "المعضلات العربية في التسعينات في مجلة السياسة الدولية "العدد 117، جوان1996.**
11. **احمد يوسف واحمد اخرون.**
12. **عبد السلام ابو قحق، اقتصاديات استتمار دولي، مكتب عربي الحديث الاسكندرية 1991.**
13. **صبري الخطيب، المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستتمار الاردني العدد 47 16 تشرين تاني 2011.**
14. **الهيئة العربية للاستتمار الزراعي في السودان.**
15. **على لطفي الاستتمارات العربية مستقبل التعاون الاقتصادي العربي عين الشمس.**
16. **النجار سعيد "سياسات الاستتمار في البلاد العربية" القضايا الاساسية صندوق النقد العربي.**

17. صبح محمود، التحليل المالي والاقتصادي للاسواق المالية (للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة التالية،جمهورية مصر العربية2000).
18. عبد العاطي محمد "أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية "المعرفة.
19. تقرير مناخ استثماري في الدول العربية 2006*.
20. احمد فؤاد مندور "التكتل الاقتصادي العربي.
21. فاروق حسين مخلوف،دراسة استطلاعية حول انشاء شركة عربية قابضة للتأجير التمويلي ،القاهرة 1996./03/03
22. إكرام عبد الرحيم " التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي العولمة، والتكتلات الإقلمية.
23. الأمانة العامة لجماعة الدول العربية، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002.
24. إجلال راتب ، التعاون والتكامل الإقتصادي العربي.
25. محمد قويدري ، محمد فرحي ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصاد العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة الغربية الأوروبية.
26. ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد مشروعات العربية المشتركة التي نظمها الصندوق العربي للانتماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي لتخطيط ، الكويت 5-7 مارس. 1998
27. فتح الله ولعلو "التكامل الاقتصادي ومدخل المشروعات المشتركة (ورقة قدمت الى ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات المشتركة).
28. طاهر كنغان وآخرون "التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل" (البنك العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار فارس للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الاولى 2001).

* الكتب باللغة الفرنسية :

1- Nadir Kril, « stratégies d'attractivité des investissements étrangers et Marketing International », Opcit, P39.

2- OCDE, fiscalité et Investissement direct étranger, l'expérience des économies en transition, 1995, P49

3- Claude de Nehmé, stratégies Commerciales et Techniques Internationales, Opcit, P88

4- Claude Nehmé, stratégies et Techniques Internationales, Ed: Organisation, Paris, 1992, P87, 88

[1]– شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،ص25.

[1] د/اسماعيل محمد هاشم،مذكرات في النقود والبنوك،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1972.ص43

[1]– محمد باوني ، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 16 ديسمبر 2001 ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص 130 .

[1] فلاح حسن الحسيني ,مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 ، ص 13 .

[1] جعفر الجزار، البنوك في العالم،دار النفائس للنشر،ص70.

[1]– صبحي إدريس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1983 ، ص 142 – 143 .

[1] ضياء مجيد الموساوي ، الاقتصاد النقدي ،دار الفكر للطباعة والنشر ، الجزائر 2000 ،ص 244 .

[1] المادة 20 من قانون النقد والقرض .

[1] - مصطفى رشيد شيخي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الجامعية ، بيروت 1995 ،ص 188 .

1 - زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ص :99- 100 .

2 - مجدي محمود شهاب ، النقود والبنوك والاقتصاد ،دار المريخ للنشر ، الرياض 1987 ،ص 105 .

3 - ضياء مجيد الموساوي ، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ،الجزائر1993 ، ص:94 .

[1] - خريف بشرى وآخرون ، وظائف المصارف التجارية (مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية ، محمد خيضر ،بسكرة)، ص10 .

[1] محمود يونس وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، ص 32 .

[1] عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2003 ص346.

[1] Pratique des techniques bancaires , ammour ben halima , 1995 , p 39 .

[1]طارق عبد العال ، اندماج وخصخصة البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1999، ص 202 .

[1] سيد ولد أباه اتجاهات العولمة (الأزمة) ، إشكالات الألفية الجديدة ، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، المغرب 2001 ، ص 27.

[1] – موقع اسلام اون لاين .نت/2004/06/14 ، الاخبار يوم 2006/01/01

. 52

[1] رشيد صالح عبد الفتاح ، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 122

[1] عبد الحميد محمد الشواربي،محمد عبد الحميد الشواربي،إدارة المخاطر الائتمانية ،منشأة المعارف،الإسكندرية،ص83 .

[1] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبوا قحف , إدارة البنوك وتطبيقاتها ، ديوان المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،ص359-360.

ذ

[3] - منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص64.

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق ، ص68 .

[2] فريد النجار ، إدارة منظومات التسويق العربي و الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،1998، ص 543 .

[1] أحمد غنيم ، مرجع سابق ، ص24 .

[1] [1] - MILOUD BOUBEKER , INVESTISMMENTS et STRATIGIES DE DEVLOPPEMENT, 1988, P: 15

[1]- المخطط الوطني للمحاسبة 1975 .

[1] عبد الوهاب بوحامد ، سامي عبسي ، محمد ساعي ، الاستثمارات الخاصة في الجزائر ودور البنوك التجارية في ترقيتها ، مذكرة تخرج لنيل شهادة في العلوم التجارية ، دفعة جوان 2002 ، ص 18 .

[1] أحمد حافظ الحجويني ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة عين شمس ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 1974، ص 64 .

[1] عبد الوهاب بوحامد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 20– 21 .

[1] kamel Hamdi، Analyse bancaire de l'entreprise 44ème , édition essalem, Algerie 2000, page 11.

[1] Stephane griffiths , gestion financière , édition chihab, Algerie 1996, Page 129 .

[1] زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، 1988، ص 39.

[1] kamel hamdi – op:cit – p10.

جميل أحمد توفيق ، الاستثمار وتحليل الأوراق المالية ، دار المعارف بمصر ، ص104

[1]–فركوس محمد، الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995، ص 169.

[1]Kamel hamdi, op-cit, P9.

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 106.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 205.

[1] محسن أحمد الخضيري ، البنوك الإسلامية ، اتراك للنشر و التوزيع ، الطبعة الثالثة ، مصر ، 1999، ص 17

[1] د. عبد الحميد الغزالي ، حول أساسيات المصرفية الإسلامية ، في مجلة دراسات اقتصادية (دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية)، العدد الخامس ، مارس 2005، الجزائر ، ص 120

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 209 .

[1] - حسن منصور ، البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق ، مطابع عمار قرفي ، الطبعة الأولى الجزائر 1992 ،ص 28

[1] محمد بوجلال : البنوك الإسلامية ، مفهومها ، نشأتها ، تطورها، نشاطها ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1990،ص70

[1] الندوة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بسطيف 28/25 ماي 2003 المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب .